

إشكالية إدارة السيولة في المصارف الإسلامية

دراسة تحليلية مقارنة

تأليف

الدكتور بن عامر زين الدين
الأستاذة معاندي أمينة



نوران للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

إشكالية إدارة السيولة في المصارف الإسلامية - دراسة تحليلية مقارنة

د. بن عامر زين الدين و أ. معاندي أمينة

ملخص:

عملنا من خلال هذه الدراسة على التعريف بالمفاهيم الأساسية للسيولة وأهميتها وواقعها في المصارف الإسلامية، لننتقل بعدها للحديث عن المخاطر عموما وعن مخاطر السيولة بصفة خاصة والناجئة عن عدم الاحتفاظ بالمستوى الأمثل من السيولة، وأنه لا بد من إدارتها للتقليل من حدتها وآثارها، وكان ذلك مدخل للتعرف على مشكلة السيولة وواقعها في المصارف الإسلامية وتحليل طبيعة مشكلة إدارتها في المصارف الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية، وصولا إلى تحديد درجة حدة مشكلة إدارة السيولة لدى المصارف الإسلامية والتقليدية وأيهما أكثر تعقيدا؟ وكيف أن البنوك المركزية تزيد من حدة مشكلة إدارة السيولة لدى المصارف الإسلامية؟

الكلمات المفتاحية: السيولة، إدارة السيولة، المصارف الإسلامية التقليدية والمركزية

Abstract:

We have worked through this study to introduce the basic concepts of liquidity and its importance and its reality in Islamic banks. We then move on to talk about the risks in general and the liquidity risks in particular, which result from not maintaining the optimal level of liquidity and that it must be managed to reduce its severity and effects. The problem of liquidity and its reality in Islamic banks and analyze the nature of the problem of its management in Islamic banks compared to conventional ones, to determine the degree of severity of the problem of liquidity management in Islamic banks and traditional and whichever is more complex, and how central banks increase The problem of liquidity management in Islamic banks.

Key words: liquidity_ management liquidity traditional and central Islamic banks

ISBN 978-9931-741-79-4



9 789931 741794 >

نوران للنشر والتوزيع

العقر: طريق المطار - تبسة-الجزائر
هاتف: 0558400069/0669071331
nouranepublishing@gmail.com



إشكالية إدارة السيولة

في المصارف الإسلامية

دراسة تحليلية مقارنة

تأليف

الدكتور بن عامر زين الدين

الأستاذة معاندي أمينة

الطبعة الأولى

2022م

جميع الحقوق محفوظة

المؤلف: الدكتور بن عامر زين الدين / الأستاذة معاندي أمينة

الكتاب: إشكالية إدارة السيولة في المصارف الإسلامية

دراسة تحليلية مُقارنة

الطبعة الأولى: 2022م

الإيداع القانوني: السادس الثاني 2022م

ISBN : 978-9931-741-79-4

الناشر



نوران للنشر والتوزيع

المقر: طريق المطار - تبسة - الجزائر

هاتف: 0669071331/0558400069

البريد الإلكتروني:

Nouranpublishing@gmail.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا

اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ﴾

(آل عمران/130)

إهداء

نهدي هذا العمل إلى العزيزين المعتز بالله وقطر الندى

وإلى كل أفراد عائلتي بن عامر ومعاندي

وإلى كل من يعرف الأستاذين زين الدين وأمينة

وإلى جميع طلاب العلم والباحثين المهتمين بالصيرفة

الإسلامية

مقدمة:

إن موضوع السيولة من المواضيع التي ركّز عليها الباحثون في مجال الصيرفة التقليدية منها أو الإسلامية، وأخذت حيزا واسعا من كتاباتهم، و ما تركيزهم عليها إلا للأهمية البالغة التي تكتسبها بالنسبة للمصارف و نموها، ربحيتها، سمعتها و بقاءها، بل للنظم المصرفية ككل و منها للحياة الاقتصادية، و السيولة أو مشكلة السيولة بالنسبة للمصارف الإسلامية أكثر تعقيدا من مشكلة السيولة لدى المصارف التقليدية، لذلك كان اهتمام المصارف الإسلامية بالسيولة و بإدارتها أكبر، فأنفقت الأموال و اعتمدت كثيرا من النظريات و الاستراتيجيات، و ابتكرت و لا تزال تبتكر الأدوات و الآليات التي تساعد على إدارة سيولتها.

ونحن من خلال كتابنا هذا ربما لا نحاول تقديم إضافات نوعية في مجال السيولة وإدارتها في المصارف الإسلامية، لأن هذا الموضوع مشبع بالدراسات، بقدر ما نحاول انتقاء أفضل ما كتب عن الموضوع وتلخيصه وترتيبه بأسلوب تحليلي أحيانا ونقدي أحيانا أخرى، لنتوصل للإجابة على جملة من التساؤلات تساعد الطلاب و الباحثين على فهم أهم الإشكاليات المتعلقة بإدارة السيولة في المصارف الإسلامية بشكل مبسط.

لذلك سنحاول من خلال هذا الكتاب التعريف بالمفاهيم الأساسية للسيولة وأهميتها و واقعها في المصارف الإسلامية، لنحلل طبيعة مشكلة السيولة لديها مقارنة بنظيرتها التقليدية، و كيف أن المصارف المركزية تزيد من حدة مشكلة السيولة لدى المصارف الإسلامية، لننتقل للحديث عن الأخطار الناتجة عن عدم الاحتفاظ بالمستوى الأمثل من السيولة، أو عن الآثار السلبية لعجز وفائض السيولة لدى المصارف الإسلامية، وأنه لا بد من إدارتها للتقليل من أخطارها وآثارها السلبية، مبينين أهم النظريات والاستراتيجيات في ذلك، و هل ما تملكه المصارف الإسلامية من أدوات و آليات لإدارة سيولتها مع وجود جهات محلية و دولية تدعمها في ذلك كفيلة بإدارة سيولتها بشكل جيد، رغم كل المعوقات كضعف السوق المالي الإسلامي و التحديات كالتي تفرضها اتفاقية بازل على المصارف الإسلامية في إدارة سيولتها ؟

المبحث الأول: السيولة وواقعا في المصارف الإسلامية

نحاول من خلال هذا المبحث التعرف على مفاهيم أساسية عامة حول السيولة، كتعريفها، أنواعها، أهميتها، أهم مصادرها وأهم مؤشرات قياسها، لنحدد بعد ذلك مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية وواقعا، و نحلل طبيعتها مقارنة بطبيعتها لدى المصارف التقليدية. وكيف أن المصارف المركزية تزيد من حدة مشكلة السيولة لدى المصارف الإسلامية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول السيولة

نتعرف من خلال هذا المطلب على مفهوم السيولة، وهل يختلف باختلاف المصارف من إسلامية إلى تقليدية؟ مابين نوعي السيولة النقدية وشبه النقدية وأيهما أكثر أهمية بالنسبة للمصارف؟ كما نتعرف على أهمية السيولة بالنسبة للمصارف وهل أهميتها بالنسبة للمصارف الإسلامية أكبر أم لا و لماذا؟ مابين أهم المصادر التي تتدفق منها أو من خلالها الأموال للمصارف و أهم المؤشرات المعتمد عليها في قياسها.

1- تعريف السيولة وأنواعها:

1-1- تعريف السيولة:

عرفها صندوق النقد الدولي بأنها "المدى الذي يمكن فيه للأصول المالية أن تباع عند إشعار قصير بالقيمة السوقية"¹.

وعرفتها لجنة بازل بأنها "القدرة على تمويل الزيادة في الموجودات و الوفاء بالالتزامات، عند مواعيد استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة"².

ويمكن تعريفها أيضا بأنها القدرة على مواجهة الالتزامات القصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها، و على الاستجابة لطلبات الائتمان، من خلال احتفاظ المصرف بجزء من

¹ - <http://www.inforg/external/pubs/ft/nfs/normal/pdf>

² - basel.com.mittere/sep2008

أصوله في شكل سائل إضافة إلى أصول شبه سائلة، و من خلال قدرة المصرف على الاقتراض لمقابلة حركات السحوبات العادية و المفاجئة أو لمنح قروض جديدة.¹

ملاحظة:

مفهوم السيولة في المصارف الإسلامية لا يختلف عن مفهومها في المصارف التقليدية، و عموماً مصطلح السيولة يلفظ و يراد به معاني مختلفة، و هذا الاختلاف راجع لاختلاف الزاوية التي ينظر منها كل باحث لمصطلح السيولة، إلا أن كل تعريف السيولة تدور حول النقد و ما يسهل تحويله إلى نقد دون خسائر رأس مالية.

1-2-1-أنواع السيولة:

تتكون السيولة لدى المصارف من نوعين رئيسيين هما السيولة النقدية و شبه النقدية:

1-2-1-1-السيولة النقدية:²

و هي كل الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف دون أن تدر عليه عائداً، و تتمثل هذه الموجودات فيما يلي:

✓ النقد في الصندوق: و هو كل الأوراق النقدية بالعملة المحلية أو الأجنبية الموجودة في صندوق المصرف، و التي يفضل المصرف التقليل منها و عدم الاحتفاظ بحجم يفوق حاجته منها، فهذه النقود الموجودة في الصندوق لا تدرّ عوائد، و الاحتفاظ بها يكون فقط لاعتبارات السيولة و الأمان؛

✓ الودائع النقدية لدى المصرف المركزي بنوعها الإجمالية و التي لا تقدم عوائد عليها للمصارف، و الاختيارية و هي مبالغ تضعها المصارف لدى المصرف المركزي اختيارياً،

¹ - أسامة العاني و محمد الشويات، إدارة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للمالية و المصرفية الإسلامية، حول (إدارة السيولة في المصارف الإسلامية)، جامعة النجاح الوطنية، كلية الشريعة، الأردن، يومي 29-30 جويلية 2015م، ص7.

² - نضال رؤوف أحمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال، دراسة تطبيقية على مصرف الرافدين، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، ص6.

لاعتبارات زيادة الثقة و تحسين سمعتها لدى المصرف المركزي، و قد يمنح عليها هذا الأخير مكافآت صغيرة؛

- ✓ الودائع لدى المصارف الأخرى وهي نقود مودعة لدى مصارف محلية أو أجنبية؛
- ✓ الشيكات قيد التحصيل و التي لم يتم استلام قيمتها بعد.

1-2-2-2- السيولة شبه النقدية:

و هي موجودات تدرّ على المصارف عوائد، و تشمل كل الأوراق المالية التي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، و لهذه الموجودات أهمية مزدوجة، فبالإضافة إلى كونها مورد أو مصدر هام للسيولة فهي تدرّ عوائد للمصارف، و هذا ما يميز السيولة شبه النقدية عن السيولة النقدية، و المصارف تفضل التركيز على السيولة شبه النقدية بدل السيولة النقدية لأن هذه الأخيرة لا تدرّ عوائد رغم كونها نقد جاهز.¹

و السيولة شبه النقدية الأفضل بالنسبة للمصارف هي التي تتميز بثلاث أبعاد:²

- ✓ الوقت: أي السرعة في تحويل الأصل إلى نقد جاهز؛
- ✓ المخاطرة: وهي متعلقة هنا باحتمال انخفاض قيمة الأصل نتيجة بيعه للحصول على النقد؛
- ✓ التكلفة: وهي متعلقة بالتنازلات المالية أو غيرها التي يقدمها المصرف مقابل تحويل الأصل إلى نقد.

¹ - محمد جبار الصائغ و رضا صاحب أبو حمد، دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، ص ص4-6، نشر على الموقع:

<http://mng.uokufa.edu.iq/teaching/redasahib/elasticity.doc>، تاريخ الاطلاع 8-1-2016م.

² - غسان سالم الطالب، مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني للمالية و المصرفية الإسلامية، حول (إدارة السيولة في المصارف الإسلامية)، جامعة النجاح الوطنية، كلية الشريعة، الأردن، يومي 29-30 جويلية 2015م، ص6.

2- أهمية السيولة وأهم مصادرها:

1-2- أهمية السيولة:

إن أهمية السيولة بالنسبة للمصارف تعود لكون الإفلاس و عدم البقاء، هو مصير المصارف التي لا تتمتع بالسيولة اللازمة، فالسيولة ضرورية لبقاء المصارف و يجب أن تبقى متوفرة تحت الطلب، فالمصارف لا تستطيع أن تتنبأ بدقة بحجم التدفقات الداخلية والخارجية، لذلك يكون الاحتفاظ بحجم أمثل من السيولة ضروري للبقاء.

و قبل أزمة 2008م كان ينظر لخطر السيولة على أنه أبسط أنواع المخاطر بل تم تجاهله في بعض الدوائر، أما الآن فالمصارف تتعامل بجديّة كبيرة مع السيولة و خطرها،¹ فقد أظهرت أزمة 2008م أن السيولة ضرورية لحسن سير الأسواق المالية و القطاع المصرفي، و أن جفاف السيولة يمكن أن يكون بشكل سريع و دائم، ففي هذه الأزمة أصبحت الكثير من المصارف عاجزة عن تدبير السيولة، مما اضطر المصارف المركزية للتدخل لضمان حسن سير الأسواق المالية و النقدية.²

و المعلوم أن المصارف لا تعمل بأموالها و إنما بأموال المودعين، فلا تستطيع رفض طلب سحب الودائع كما لا يمكن أن تتوقف عن تمويل الاستثمارات، و هذه الطلبات لا يمكن أن تتأخر لذلك لا بد على المصارف الاستعداد لها، فإذا وافق أي مصرف على تلبية هذه الطلبات فسيظهر بمظهر القوي القادر على الوفاء بالتزاماته، فتزيد ثقة العملاء فيه

¹ -jim armstrong et gregory caldwell, les banques et le risque de liquidité - tendances et leçons tirées des récentes perturbations- page6, publié sur le site:

<https://www.bankofcanada.ca/wp-content/uploads/2012/01/rsf-1208-armstrong.pdf>, date de la visite, 5-3-2017.

² - banque des règlements internationaux, bâte iii : ratio de liquidité à court terme et outils de suivi du risque de liquidité, janvier 2013, page 7-8, publié sur le site:

https://www.bis.org/publ/bcbs238_fr.pdf, date de la visite 8-3-2016.

و تزيد بذلك مدخراتهم و ودائعهم و تزيد قدرة المصرف التنافسية تبعاً لذلك، كما يتجنب المصرف الذي يتمتع بسيولة مناسبة الخسارة الناتجة عن البيع الاضطراري للأصول.¹

و المصارف لا تستطيع أن تؤجل صرف شيك مسحوب عليها، أو تأجيل دفع وديعة مستحقة الدفع، و لو أشيع هذا الأمر لازداد الطلب على الودائع و لأصبحت هنالك أزمة سيولة.²

ويمكن أن نوجز أهمية السيولة في النقاط التالية:³

- ✓ السيولة ضرورية للبقاء؛
- ✓ تعزز ثقة المتعاملين في المصرف؛
- ✓ تعد السيولة المناسبة مؤشر إيجابي على عمل المصرف؛
- ✓ القدرة على الوفاء بالالتزامات و التعهدات؛
- ✓ الابتعاد عن البيع الاضطراري لبعض الأصول و تجنب الخسائر المحتملة جراء هذا البيع؛
- ✓ الابتعاد عن الاقتراض المتكرر من المصرف المركزي، فرغم كونه المقرض الأخير لكن كثرة الاقتراض منه تقلل من ثقته في المصرف المقترض، ومنه إخضاعه لإجراءات الرقابة و المتابعة باستمرار، و تجنب الاقتراض من المصرف المركزي الربوي أصلاً بالنسبة للمصارف الإسلامية.

¹ - جمال أحمد زيد الكيلاني، مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للمالية الإسلامية، حول (إدارة السيولة في المصارف الإسلامية)، جامعة النجاح الوطنية، كلية الشريعة، الأردن، يومي 29-30 جويلية 2015م، ص 4.

² - أحمد محمد السعيد و إبراهيم عبد الحليم عباده، معالجة فائض السيولة من خلال أدوات التمويل، عقد ال pot نموذجاً، ص 8، نشر على الموقع:

<https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0ahukewizjtm-8qzrahxeobokhu23auqqfggcmmaa&url=http%3a%2f>
-2-4 تاريخ الاطلاع 2017م.

³ - صابرين بن المبروك حداد و أحمد سعد الرباطي، إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية الأسس والنظريات، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للمالية و المصرفية الإسلامية، حول "إدارة السيولة في المصارف الإسلامية" جامعة النجاح الوطنية - كلية الشريعة، الأردن، يومي 29-30 جويلية 2015م، ص 9.

و إذا كانت السيولة على هذه الدرجة من الأهمية بالنسبة للمصارف التقليدية، فإن أهميتها أكبر بالنسبة للمصارف الإسلامية وذلك للاعتبارات التالية:¹

✓ اهتمام المصارف الإسلامية بالأنشطة الاستثمارية التي تتطلب الاحتفاظ بمستوى أعلى من السيولة، وهذا يقلل من العائد الإجمالي للاستثمار بسبب السيولة المجمدة؛

✓ قلة الآليات والأدوات التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتي تساعد المصارف الإسلامية على استثمار الفائض وتوفير السيولة في حالة العجز؛

✓ غياب السوق المالية الثانوية أو سوق التداول الإسلامية؛

✓ بالإضافة إلى إشكالية رقابة المصرف المركزي الربوي على المصارف الإسلامية؛

✓ كما أن طبيعة مشكلة السيولة بالنسبة للمصارف الإسلامية أكثر تعقيدا من مشكلة السيولة لدى المصارف التقليدية، لذلك أهمية السيولة بالنسبة للمصارف الإسلامية أكبر.

2-2- مصادر السيولة في المصارف الإسلامية:

يقصد بمصادر السيولة الموارد التي تتدفق منها أو من خلالها الأموال للمصارف الإسلامية، ويمكن تقسيم هذه المصادر إلى قسمين:

2-2-1- المصادر الداخلية:²

وهي تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي السيولة وتشمل:

- ✓ رأس المال المدفوع من قبل المساهمين؛
- ✓ الاحتياطات: وهي أقسام يحتفظ بها المصرف لديه أو لدى جهات أخرى، كالاحتياطات الإجبارية أو القانونية و الاحتياطات الاختيارية؛

¹ جمال أحمد الكيلاني، مرجع سابق ذكره، ص5.

² سعيد بوهراوة و أكرم لال الدين، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية الواقع و الآفاق، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثامن للمالية و المصرفية الإسلامية، حول (إدارة السيولة في المصارف الإسلامية)، جامعة النجاح الوطنية، كلية الشريعة، الأردن، يومي 28-30 جويلية 2015م، ص6.

✓ الأرباح غير الموزعة: وهي جزء من الأرباح التي لا يوزعها المصرف و إنما يحتفظ بها لأهداف معينة؛
✓ التمويل الذي يقدمه المساهمون للزيادة في رأس المال، و القروض الحسنة للمساهمين.

2-2-2- المصادر الخارجية:

و هي النسبة الأكبر من إجمالي السيولة لدى المصارف، فالمعروف أن الأموال الخاصة للمصارف قليلة مقارنة بأموال الآخرين لديها، و تتكون مصادر السيولة الخارجية من:

✓ الودائع بكل أنواعها سواء الجارية منها، الاستثمارية، الادخارية أو غيرها، حيث تعتبر الودائع المصدر الرئيسي للسيولة؛¹
• الودائع تحت الطلب أو الجارية: والمعروف عن هذا النوع أن المصرف لا يمنح عوائد عليها.

• الودائع الاستثمارية: وهي تقابل الودائع الآجلة بالنسبة للمصارف التقليدية، ورغم أن الودائع الآجلة و الاستثمارية تشترك في كونها تدر عائدا على صاحبها، إلا أن عائدا الودائع الاستثمارية يتمثل في ربح و هو غير مضمون، عكس الودائع الآجلة عائدها فائدة مضمونة و الوديعة أيضا مضمونة، و المصرف الإسلامي لا يضمن الوديعة و لا ربحها إلا إذا ثبت أنه مقصر.

• الودائع الادخارية (حسابات التوفير) و وودائع المؤسسات المالية.

✓ الصكوك الإسلامية و التي تساعد في إدارة السيولة و تحقق عوائد مجزية للمستثمرين، و تعتمد عليها حتى بعض الحكومات في تغطية جزء من العجز في الموازنات، و من الأمثلة على الصكوك المساعدة في إدارة السيولة صكوك السلم، صكوك المشاركة، صكوك المضاربة و صكوك الإجارة؛²

¹ - صابرين مبروك و أحمد سعد الرباطي، مرجع سبق ذكره، ص 10-13.

² - حسين سعيد، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، ص13، نشر على الموقع التالي:

<https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=2&cad=rja&uact=8&v>

ed=0ahukewioia-h، تاريخ الاطلاع 4-6-2016م.

✓ صناديق الاستثمار والتي تعتبر من مصادر الأموال كذلك بالنسبة للمصارف الإسلامية، كونها أوعية استثمارية لجذب أموال المودعين.¹

3- مؤشرات قياس السيولة في المصارف:

نظرا لأهمية السيولة بالنسبة للمصارف فإن قياسها أمر ضروري، و لذلك تم ابتكار مؤشرات تهتم بقياسها أو بالأحرى قياس مدى قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل، و يرى الدكتور ناصر سليمان أنه يمكن قياس السيولة في لحظة زمنية معينة على ثلاث مستويات أو ثلاث نسب، هي نسبة الاحتياطي القانوني ، نسبة الرصيد النقدي و نسبة السيولة العامة.

3-1- نسبة الاحتياطي القانوني:²

و هو الاحتياطي الذي يحتفظ به المصرف لدى المصرف المركزي إجباريا، و هو يمثل جزء من الودائع لدى المصرف، و المصرف المركزي هو الوحيد المخول بتحديد نسبة الاحتياطي القانوني.

وتحسب نسبة الاحتياطي النقدي القانوني وفق الصيغة التالية:

ن ا ق = أرصدة نقدية مودعة لدى المصرف المركزي / (قيمة إجمالي الودائع + التزامات أخرى) × 100

الالتزامات الأخرى تتمثل في الشيكات، الحوالات والاعتمادات مستحقة الدفع، أي كل الأرصدة النقدية المستحقة للمصارف الأخرى.

مع الإشارة إلى أنه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني، زادت معها قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها خاصة في الظروف غير الطبيعية كالأزمات، حيث تعجز المصارف عن الوفاء بالتزاماتها اعتمادا فقط على الأرصدة لدى المصارف الأخرى.³

¹ - صابرين مبروك الحداد و أحمد سعد الرباطي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² - شوقي بورقبة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، ص4، نشر على الموقع التالي:

file:///c:/users/toshiba/downloads/%d8%a5%d8%af%d8%a7%d8%b1%d8%a9+%d8%a7
a9.pdf تاريخ الاطلاع 4-4-2016م.

³ - محمد جبار الصائغ و رضا صاحب أبو أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 10.

2-3- نسبة الرصيد النقدي:¹

وهي النسبة التي تشير إلى مدى قدرة الأرصدة الموجودة في صندوق المصرف و لدى المصرف المركزي، بالإضافة للأرصدة لدى المصارف الأخرى و أي أرصدة سائلة أخرى كالعملات الأجنبية، على الوفاء بالتزامات المصرف، و تحسب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

نسبة الرصيد النقدي = النقد في الصندوق + النقد لدى المصرف المركزي + الأرصدة الأخرى السائلة/ الودائع و ما في حكمها × 100.

ملاحظة:

يقصد بالودائع و ما في حكمها جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك، ونلاحظ أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي كلما دل ذلك على قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في مواعيدها.

3-3- نسبة السيولة العامة:

تعبر نسبة السيولة العامة عن عدد مرات قابلية الأرصدة النقدية شديدة السيولة على تغطية إجمالي الودائع و الالتزامات الأخرى.²

و يعتبر هذا المؤشر أكثر المؤشرات دلالة على سيولة المصرف، لأن هذه النسبة أو المؤشر يراعي كل من الرصيد النقدي و الأصول غير النقدية شديدة السيولة، فانخفاض الرصيد النقدي مثلا ليس بالضرورة يعني انخفاض في السيولة، إذا كان هناك زيادة في الأصول غير النقدية شديدة السيولة في نفس الوقت.³

¹- المرجع السابق، ص 9.

²- فهدى مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، سنة 2008م، رام الله، فلسطين ص 39، محمل من الموقع التالي: <https://smefinancial.files.wordpress.com/2009/05/financial-analysis1.pdf> تاريخ التحميل 8-9-2016م.

³- سليمان ناصر، مشكلة فائض السيولة لدى المصارف الإسلامية و الحلول المقترحة لها، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول (الادخار المصرفي و التنمية في البلدان الإسلامية)، المنظم من قبل المجلس الإسلامي الأعلى، فندق الأوراسي، الجزائر العاصمة، يومي 25 - 26 جانفي 2004م، ص 3.

و تحسب نسبة السيولة العامة وفق الصيغة التالية:

نسبة السيولة العامة = الأرصدة لدى المصرف المركزي + النقد في الصندوق +
مجموعة الأصول غير النقدية شديدة السيولة / (إجمالي الودائع + التزامات أخرى) × 100.
ملاحظات:

✓ الأصول النقدية شديدة السيولة: هي تلك الأصول عالية السيولة و التي تندرج في سيولتها عكسيا مع العائد، و تتمثل في الأوراق المالية تحت الطلب و الأرصدة المستحقة لدى المصارف المحلية أو الأجنبية، بالإضافة إلى الأوراق التجارية المخصومة و القروض القابلة للاستدعاء و الذهب؛¹

✓ الالتزامات الأخرى: و هي الالتزامات التي تقترب من طبيعة الودائع، حيث يتعين على المصارف الوفاء بها إما حالا أو في وقت قريب، و تتمثل في شيكات، حوالات، خطابات اعتماد دورية مستحقة الدفع و أرصدة مستحقة للمصارف، بالإضافة لمبالغ مقترضة من المصرف المركزي أضف إلى ذلك القيمة غير المغطاة من خطابات الضمان، و أخيرا كمبيالات المراسلين المقبولة في الاعتمادات المستندية؛²

✓ بالإضافة للمؤشرات الثلاثة لقياس السيولة سالفه الذكر، هناك مؤشرين آخرين لا يقلان أهمية و هما السيولة القانونية ونسبة التوظيف.

3-4- السيولة القانونية:³

و تهتم هذه النسبة بمدى اعتماد المصرف على موجوداته السائلة في تغطية الودائع، و كلما زادت هذه النسبة زادت درجة الأمان و تحسب وفق الصيغة التالية:

نسبة السيولة القانونية = الموجودات السائلة / المطلوبات السائلة.

¹ - خالد سعيد البيحيصي، محاضرات في النقود و البنوك و الأسواق المالية، قسم العلوم الاقتصادية، الجامعة الإسلامية غزة، ص30، نشر على الموقع:

https://www.google.dz/search?rlz=1c1blwb_endz589dz612&ei=khppwqpyj8vau9-ghhg&q
تاريخ التحميل 8-2-2017م.

² - سليمان ناصر، مشكلة فائض السيولة، مرجع سبق ذكر، ص4.

³ - سيرين سميح أبو رحمة، السيولة المصرفية و أثرها في العائد و المخاطرة، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2009م، ص26.

3-5- نسبة التوظيف¹:

هذه النسبة تهتم بمدى استعمال المصرف للودائع في مجال الإقراض، وهي من المقاييس التقليدية للسيولة وانخفاضها يعبر عن وجود مخزون من السيولة لدى المصرف، وزيادة هذه النسبة تعبر عن انخفاض السيولة، وأهمية هذه النسبة تكمن في كونها إشارة تحذير لإدارة المصرف لمراجعة سياسة سيولتها، و تحسب وفق الصيغة التالية:

نسبة التوظيف = التسهيلات الائتمانية / إجمالي ودائع العملاء.

المطلب الثاني: مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية.

بعد تعرفنا على مفاهيم أساسية حول السيولة ومؤشرات قياسها من خلال المطلب الأول، نتعرف من خلال هذا المطلب على واقع السيولة في المصارف الإسلامية و على مشكلة السيولة لديها مقارنة بنظيرتها التقليدية، و على مدى تأثير المصرف المركزي الربوي في زيادة حدة هذه المشكلة لدى المصارف الإسلامية.

1- مشكلة السيولة عموماً:

إن مشكلة السيولة عموماً تتأتى من كون المصارف أو أي منشأة اقتصادية أخرى تهدف لتحقيق الربح، و يكون ذلك من خلال زيادة الاستثمار إلى حدود معينة، إن تجاوزتها المصارف فإن ذلك سيهدد كيانها المالي و قدرتها على السداد، لزيادة حجم الالتزامات التي عليها و تجميد الكثير من أموالها.²

أو بعبارة أخرى فإن احتفاظ المصارف بنسب من السيولة تفوق حاجاتها يمثل عدم الاستغلال الجيد للموارد المالية المتاحة، و لهذا العجز في توظيف الفائض من السيولة المتوفرة أثار سلبية على ربحية و سمعة المصارف، رغم أنه يحقق لها درجة جيدة من الأمان و القدرة على الوفاء بالالتزامات، و إذا أرادت المصارف تجنب الآثار السلبية الناتجة عن

¹-أحلام بوعبدلي و حمزة عمي سعيد، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقيات بازل ثلاثة، بحث منشور في مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، العدد 2، 2014م، ص 6.

²-ضياء الدين الغنيم، السيولة و الربحية، بحث مقدم ضمن متطلبات الحصول على الماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008م، ص 18.

الاحتفاظ بنسب عالية من السيولة، و قامت بتوظيفها بغية تحقيق أقصى ربح ممكن فإن ذلك يزيد من درجة خطر عجز السيولة لديها.¹

فيجب على المصارف أن تتحكم في السيولة و الربحية في آن واحد، فتكون على استعداد لتلبية طلبات السحب من قبل العملاء أصحاب الودائع، و في نفس الوقت توظف هذه الودائع لأغراض لتمثل مصدر عائدات لها،² و هذا ما يسمى بإدارة الأهداف المتناقضة للمصارف التجارية.

2- واقع السيولة في المصارف الإسلامية:

أكد أغلب الباحثين في مجال الصيرفة الإسلامية أن المصارف الإسلامية تعاني من عجز كبير في استثمار فائض السيولة المتوفرة لديها، حيث لم تستوعب الأدوات الاستثمارية المتاحة لديها هذا الفائض،³ و هذا أمر سلبي ينعكس على ربحية المصارف الإسلامية و عوائد الاستثمار لديها،⁴ و قد تم إثارة و بحث هذا الموضوع في مختلف الملتقيات، الندوات و الحلقات الدراسية، التي نظمت لبحث المشاكل التي تعاني منها المصارف الإسلامية.⁵

و هناك دراسات عديدة أكدت جملها على وجود فائض سيولة غير موظف لدى المصارف الإسلامية، و هذا الفائض يفوق ما لدى المصارف التقليدية من فائض، مع

¹ - سعدي احمد حميد الموسوي، القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات و مستويات المخاطرة، دراسة تحليلية لعينه من المصارف التجارية العراقية، ص3، نشر على الموقع التالي: <https://www.google.dz/url?sa=t&rc=j&q=&esrc=s&source=web&cd=3&cad=rja&uact=8&ved=0ahukewi00m>، تاريخ الاطلاع 5-5-2016م.

² - karim cherif, la finance islamique - analyse des produits financiers islamiques- travail de bachelor réalisé en vue de l'obtention du bachelor hes haute ecole de gestion de genève (heg-ge) économiste d'entreprise, octobre 2008, page56.

³ - حسين سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 3.

⁴ - عبد القادر الدويك، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الخاص للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، سوريا، يوم 23 مارس 2010م، ص 13.

⁵ - حسن شحاتة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير و الأدوات، بحث مقدم للمجمع الفقهي الإسلامي، الدورة العشرون، المنعقدة بمكة المكرمة، يومي 25-29 ديسمبر، 2010م، ص 20.

ملاحظة أن هذا الفائض أخذ بالتراجع في السنوات الأخيرة، وهذه الدراسة التي أعدها والتي تركز على السيولة و التورق في المصارف الإسلامية الماليزية تؤكد ذلك.

و سبب وجود هذا الفائض الكبير من السيولة لدى المصارف الإسلامية يعود لجملة من الأسباب، كالاعتماد على الحسابات الجارية التي تحتم على المصارف الاحتفاظ بنسب سيولة عالية لمواجهة السحوبات اليومية و المفاجئة، و محدودية السوق النقدية ما بين المصارف الإسلامية و غياب السوق المالية الثانوية الإسلامية أو سوق التداول... الخ.¹

كما نرى أن المصارف الإسلامية تتعمد الاحتفاظ بمثل هذا الفائض خوفا من العجز لغياب المقرض الأخير و غيرها، و سنعود بنوع من التفصيل لهذه الأسباب في النقطة الموالية عند الحديث عن طبيعة مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية.

3- تحليل طبيعة مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية:

إن مشكلة السيولة أو مشكلة فائض وعجز السيولة في المصارف الإسلامية أشد تعقيدا مما هي عليه في المصارف التقليدية، و هناك جملة من الأسباب و الاعتبارات التي على أساسها تم الحكم بأن طبيعة مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية أشد تعقيدا، و هي أسباب كثيرة تفرقت في كتابات مختلف الباحثين و جمعها و حصرها الباحثين أسامة العاني و محمد الشويات، و فصلها و نثرها فيما يلي:

يمكن حصر الجوانب الرئيسية لمشكلة السيولة في المصارف الإسلامية فيما يلي:²

- ✓ المشاكل المتعلقة بالإطار الشرعي؛
- ✓ المشاكل المتعلقة بالجانب الابتكاري؛
- ✓ المشاكل المتعلقة بالبيئة المالية؛
- ✓ المشاكل المتعلقة بالجانب القانوني.

¹- أسامة العاني و محمد الشويات، مرجع سبق ذكره، ص 12.

²- المرجع السابق، ص ص 11-13.

3-1- المشاكل المتعلقة بالجانب الشرعي:

ويمكن إجمالها في وجود ضوابط شرعية يجب على المصارف الإسلامية الالتزام بها، والوقوف عند الحلال والحرام وهذا ما لا تبالي به المصارف التقليدية، ولا يجب أن يفهم من كلامي أن الشريعة الإسلامية وقفت عائقا أمام المصارف الإسلامية و صعبت من إدارة سيولتها، لكن ما نقصده أن هناك حرية أو مساحة واسعة للمصارف التقليدية مقارنة بنظيرتها الإسلامية، كتعامل المصارف التقليدية دون الإسلامية بالربا أو الفائدة أخذًا وعطاءً، ونظام الفائدة رغم أنه سبب كل أزمات النظام الرأسمالي إلا أنه نظام مرن في إدارة السيولة.

ومن القيود الشرعية كذلك نجد حرمة بيع الدين، رغم أن جزء كبير من أصول المصارف الإسلامية عبارة عن ديون، لكن لا يمكن للمصارف الإسلامية بيع الدين إلا في نطاق ضيق، و المصارف التقليدية بإمكانها بيع الدين والحصول على السيولة اللازمة، وغيرها من الضوابط الشرعية التي تلتزم بها المصارف الإسلامية دون التقليدية.

بالإضافة لما أشار إليه أسامة العاني ومحمد الشويات عن المشاكل المتعلقة بالجانب الشرعي، نجد كذلك اختلاف الفتاوى حول المنتجات المالية خاصة المنتجات المتعلقة بإدارة السيولة، وبالتالي تتعدد طبيعة إدارة السيولة لدى المصارف الإسلامية من هذا الجانب كذلك، فلا بد من توحيد هذه الفتاوى بدل تضاربها، وهذا الذي فتح المجال للتلاعب بالشريعة من قبل بعض المصارف الإسلامية على حساب سمعتها وثقة المتعاملين فيها، وفتح المجال واسعا للطعن في مصداقيتها.¹

¹ - بوصافي كمال و سيّاد فيصل، تحديات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، حول (آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية)، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر العاصمة، يومي 8-9 ديسمبر 2013م، ص 21.

و تتعرض المصارف الإسلامية لخطر عدم الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث إذا لم تلتزم بالمعايير الشرعية في تعاملاتها فإن ذلك سيبيء لسمعتها لدى عملائها، مما قد يدفعهم لسحب ودائعهم منها و في هذا زيادة لحدة مشكلة السيولة.¹

2-3- المشاكل المتعلقة بالجانب الابتكاري:

إن المصارف الإسلامية اعتمدت على الكفاءات البشرية المكوّنة من طرف المصارف التقليدية، أو الكفاءات التي عملت مطوّلاً لدى المصارف التقليدية، مما جعلها تتشرب بأفكار و مبادئ المصارف التقليدية، و بالتالي فإن هذه الكفاءات عاجزة عن تطوير أدوات مالية إسلامية بحثه، قادرة على التخفيف من حدة مشكلة السيولة لديها، و إن ابتكرت أداة فإنها تكون إسلامية المظهر و ربوية الجوهر، لأن الابتكار أو التطوير ينطلق من تقليد أداة لدى المصارف التقليدية.

وقد توصل الطالب عبد الرحمان بن حامد بن علي الحامد من خلال رسالة دكتوراه، إلى أن سبب انحراف أغلب المصارف الإسلامية عن التطبيقات الشرعية، يرجع إلى سيطرة الفكر المصرفي التقليدي على إدارة المصارف الإسلامية، و فقدان الخبرة و الكفاءة في العمل المصرفي الإسلامي.²

وإن وجدت الكفاءات البشرية المتمكنة من فقه المعاملات الإسلامية و العلم بالتقنيات البنكية، فإن المصارف الإسلامية عموماً لا تركز على الابتكار و التطوير، أو على الأقل لا تطبق الابتكارات و الحلول المقترحة من قبل الباحثين و مراكز البحث.

وإن التزمت المصارف الإسلامية بمبادئ الشريعة الإسلامية يكون ذلك بشكل متفاوت بين مختلف هذه المصارف، حيث يحاول كل مصرف إظهار مدى التزامه بمبادئ الشريعة الإسلامية أكثر من أي مصرف إسلامي آخر، و بالتالي فحوافز الابتكار منخفضة،

¹-ben jedidia khoutem jlassi mouldi, le risque de liquidite pour une banque islamique gestion, page 7, publié sur le site: www.irti.org/english/research/documents/ies/french/fr003.pdf, date de la visite 22-7-2016.

²- عبد الرحمان بن حامد بن علي الحامد، تطبيقات التورق المصرفي في المصارف السعودية و آثاره على الاقتصاد، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، تخصص اقتصاد إسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2007م، ص3.

فالمصارف الإسلامية بدل أن تتنافس في تقديم أفضل منتج يرضي العملاء تتنافس في إظهار الالتزام بالمعايير الشرعية.¹

ومن المعلوم أن الفائدة محظورة في الشريعة الإسلامية، وبالتالي لا يمكن للمصارف الإسلامية الاعتماد على أدوات إدارة السيولة التقليدية القائمة على الفائدة، بالإضافة للقيود الشرعية على بيع الدين و منع الغرر، و منه عدم جواز التعامل بالمشتقات التي يظهر فيها الغرر أو الربا، فللمصارف الإسلامية عدد قليل من الأدوات والآليات لإدارة السيولة.²

ويبقى السبق للمصارف التقليدية التي تملك عدد هائل من الأدوات المالية والآليات و الحلول المختلفة لإدارة السيولة.

3-3- المشاكل المتعلقة بالبيئة المالية:

إن أهم مشكلة متعلقة بالبيئة المالية بالنسبة للمصارف الإسلامية هي عدم نضج السوق المالية الإسلامية، و التي لو كانت في المستوى المطلوب لساهمت بفعالية في حل مشكلة السيولة لدى المصارف الإسلامية، من خلال توفير التمويل اللازم في حالة العجز وتوظيف الفوائض المالية و تنشيط حركة الأدوات المالية الإسلامية كالصكوك مثلا، فالسوق المالية الإسلامية التي تأسست سنة 2002م بالبحرين، بالتعاون مع كل من ماليزيا، إندونيسيا، السودان، بروناي و البنك الإسلامي للتنمية، لم تحقق بعد المرجو منها لحداتها و عدم اكتمال آلياتها و إظهارها الشرعي، فالسوق الأولية أو سوق الإصدار تعمل و لكن السوق المالية الثانوية أو سوق التداول محدودة جدا.

و ربما قبل الحديث عن السوق المالية الإسلامية يجب أن نتحدث عن ضعف أو محدودية السوق النقدية بين المصارف الإسلامية.³ خاصة التعاملات قصيرة الأجل

1- anouar hassoune, la gestion des risques dans les banques islamiques, le journal de la finance islamique, paris, novembre 2008, page 23, publié sur le site:

<https://ribh.files.wordpress.com>, date de la visite 15-3- 2016.

2- ben jedidia khoutem |lassi mouldi, op cit , p6.

3- أسامة محمد الفولي، تقييم التجربة الماليزية في إقامة أول سوق نقدي إسلامي، مجلة المسلم المعاصر، العدد 88 جويلية 1988م، ص2.

وبالأخص عندما يتم مقارنتها بالسوق النقدية ما بين المصارف التقليدية، لذلك لابد من تطوير السوق النقدية و المالية الإسلامية.

4-3- المشاكل المتعلقة بالجانب القانوني:

و هذه المشاكل يمكن حصرها في إشكالية رقابة المصارف المركزية الربوية على المصارف الإسلامية، و ما يلاحظ أن هذه الرقابة توافق طبيعة المصارف التقليدية دون الإسلامية، و سنفصل في هذه الجزئية في العنصر الرابع من هذا المطلب.

5-3- مشكلة السيولة أشد تعقيدا لدى المصارف الإسلامية:

رغم كل ما قلناه عن كون مشكلة السيولة أشد تعقيدا بالنسبة للمصارف الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية إلا أنه قد يقول قائل غير ذلك، فالمصارف الإسلامية أقل عرضة لعجز السيولة لأنها لا تتعرض للسحوبات المفاجئة، فأغلب ودائع المصارف الإسلامية ودائع استثمارية، فهي أهم مصدر للأموال لدى هذه المصارف،¹ و لا يحق لأصحابها سحبها إلا في تواريخ محددة، وعلى العكس من ذلك نجد أن أغلب ودائع المصارف التقليدية جارية تسحب في أي لحظة.

أضف إلى ذلك أن صاحب الوديعة الاستثمارية في المصرف الإسلامي يعتبر مستثمر يتحمل جزء من الخطر و يتقاسم الربح و الخسارة، و لا يضمن المصرف الإسلامي المبلغ الأصلي و لا الأرباح إلا إذا كان مقصرا، فودائع الاستثمار في المصارف الإسلامية تختلف عنها في المصارف التقليدية التي تضمن أصل الوديعة مع عائد ثابت محدد مسبقا، و أصحاب

1 - جلال محمد عبد الغني عبد ربه، الاتجاهات الحديثة للمعايير المحاسبية الإسلامية للخدمات المصرفية و تفعيلها لتتواءم مع الواقع الاقتصادي الحالي، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثاني، الخدمات المصرفية الإسلامية بين النظرية و التطبيق، المنظم من قبل كلية إدارة الأعمال، جامعة عجلوان الوطنية، يومي 15-16 ماي 2013م، ص20.

الحسابات الجارية في المصارف الإسلامية لا يتلقون عوائد على ودائعهم المضمونة،¹ وبالتالي احتمال وقوع العجز من هذه الناحية بالنسبة للمصارف الإسلامية أقل.

مواصلة عند الرأي القائل بأن مشكلة السيولة أقل حدة عند المصارف الإسلامية، نقول إذن لا داعي لاحتفاظها بنسب مرتفعة من السيولة، مادام احتمال وقوعها في العجز محدوداً.

و في المقابل رغم كون ودائع المصارف الإسلامية أغلبها استثمارية لا تتعرض للسحب المفاجئ، إلا أن القروض التي تمنحها قروض استثمارية يكون المصرف الإسلامي شريكاً فيها، و لن يسترد أمواله إلا إذا وصل المشروع لمرحلة الإثمار أو النجاح أو الربح و هو ما قد لا يتحقق أصلاً، و إذا لم يتحقق النجاح فقد المصرف الإسلامي المال و العائد منه، ناهيك عن احتمال خروج المصرف من الشراكة قبل تحقيق الربح.²

أضف إلى ذلك أن المصارف الإسلامية عملياً تركز على صيغة المرابحة، فينشأ لديها عدد كبير من الديون و لا يمكنها التخلص منها بالبيع للمحاذير الشرعية على بيع الديون،³ كما أنها لا تملك منظومة من التشريعات و المنتجات و المؤسسات تدعمها في مواجهة تحديات السيولة مثلما تملك المصارف التقليدية.

1- jean-baptiste desquilbet et fédi kalai, la banque conventionnelle et la banque islamique avec fonds propres- contrat de dépôt et partage du risque de liquidité- page 2, publié sur le site: <https://halshs.archives-ouvertes.fr/hal-00996357>, date de la visite 23-8-2016.

2- فرحات الصايبي علي، مخاطر صيغ الاستثمار في المصارف التقليدية والإسلامية، دراسة تحليلية مقارنة، ص18، نشر على الموقع التالي

<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/11/%d9%85%d8%ae%d8%a7>

1-d8%b7% d8%b1- تاريخ الاطلاع 2018-1-24م.

3- خالد خديجة و غالب عوض الرفاعي، مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية و سبل التقليل منها، ص 17-18، نشر على الموقع التالي:

<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/08/%d9%85%d8%a>

1-2018م.

والمصارف التقليدية تحظى بدعم المصرف المركزي و لها سوقين نقدية و مالية نشطة، و للمصارف التقليدية من المنتجات و الأدوات ما لا تملكه المصارف الإسلامية لإدارة السيولة.

إذن فالمصارف التقليدية لديها قدرة كبيرة على المناورة و حرية أكبر، كل ذلك جعل مشكلة السيولة لديها أقل حدة من مشكلة السيولة لدى المصارف الإسلامية.¹

4- المصارف المركزية تزيد من حدة مشكلة السيولة لدى المصارف الإسلامية:

إن المصرف المركزي يفرض نسبة احتياطي قانوني على جميع المصارف، و ترتبط هذه النسبة بالحالة التي يمر بها اقتصاد البلد من تضخم أو كساد، و تخضع المصارف الإسلامية لهذه النسبة أيضا، إلا أنه قد يتم تخفيض هذه النسبة مراعاة لخصوصية المصارف الإسلامية من قبل بعض المصارف المركزية، التي تعتمد على الازدواجية في التعامل مع المصارف التقليدية من جهة و الإسلامية من جهة ثانية،² و أما إذا لم تراعي طبيعة المصارف الإسلامية في فرض نسبة الاحتياطي القانوني فإن هذه النسبة مجحفة في حقها، على اعتبار أن قدرة المصارف الإسلامية على توليد النقود محدودة، فالمعروف أن أغلب الودائع لدى المصارف الإسلامية و دائع استثمارية³ و هي مطالبة باستثمارها لتقدم عوائد لأصحابها في شكل أرباح، و إذا لم يتم استثمارها جزئيا أو كليا فهذا يؤثر على العوائد، عكس المصارف التقليدية التي تعتبر أغلب الودائع لديها و دائع جارية لا تمنح عليها فوائد و تغطي نسبة الاحتياطي القانوني منها.

¹- شوقي أحمد دنيا، إدارة السيولة في المصرف الإسلامي، بحث مقدم للمجمع الفقهي الإسلامي، الدورة العشر، مكة المكرمة، أيام 25-29 ديسمبر 2010م، ص 10-11.

²- حسين محمد سمحان، رقابة البنك المركزي على سيولة المصارف الإسلامية و أثرها على توظيف الأموال، دراسة تحليلية لتعليمات البنك المركزي الأردني، ص 11، نشر على الموقع التالي:
https://www.google.dz/url?sa=t&ct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0ahukewiau_exzsjrahurhqhrlgdiyqfggymaa&url=http%3a%2f%2fiefpedia.com%2fara-b%2fwp-2016-7-8

³- ناصر سليمان، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، سنة 2005م، ص 105 و 124.

وإذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني قد وضعت لضمان الودائع، فإن المصرف الإسلامي لا يقدم عوائد إلا إذا تحقق الربح ولا يضمن الودائع الاستثمارية إلا إن ثبت أنه مقصر، والعميل على علم بهذا أو قبل شروط العمل مع المصرف الإسلامي القائمة على الغنم بالغرم.¹

فيجب تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني بالنسبة للمصارف الإسلامية ليسهل تغطيتها من خلال الودائع الجارية المحدودة لديها دون اللجوء للودائع الاستثمارية.

إن المصارف المركزية تفرض نسبة سيولة على جميع المصارف بما فيها الإسلامية، وهذه النسبة مجحفة في حق المصارف الإسلامية، فلا يعقل أن تحسب على الودائع الاستثمارية، ومكونات الأموال السائلة لا تناسب المصارف الإسلامية، حيث تتضمن بنودا لا مكان لها في محفظة الأوراق المالية للمصارف الإسلامية، مثل السندات الحكومية وأذون الخزينة والأوراق التجارية المخصوصة.²

إن المصارف الإسلامية تحتفظ بنسب سيولة زائدة عن الحاجة تجنباً للتعامل مع المقرض الأخير أو المصرف المركزي لكي لا تقع في الربا.³

كما لا تسمح القوانين في معظم الدول للمصارف التجارية وقد اعتبرت المصارف الإسلامية منها، من المساهمة في رؤوس الأموال الشركات بما يزيد عن حقوق الملكية، وهذا يتنافى مع طبيعة المصارف الإسلامية القريبة من مصارف الاستثمار.⁴

تفرض المصارف المركزية رقابة على الائتمان الممنوح من قبل المصارف التقليدية، خوفاً من توسعها فيه مما قد يعرضها لأزمة سيولة بالإضافة لإحداث تضخم في الاقتصاد

¹- المرجع السابق، ص 112.

²- أحمد محمد السعد وحمود بني خالد، التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، مشكلة السيولة أنموذجاً، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للمالية والمصرفية الإسلامية، كلية الشريعة، قسم المصارف الإسلامية، الجامعة الأردنية، يومي 6-7/8/2014م، ص 18.

³- ناصر سليمان، مشكلة فائض السيولة في البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 10-13.

⁴- المرجع السابق، ص 11.

لقدرتها على توليد النقود، و إذا كانت هذه الرقابة على المصارف التقليدية ضرورية فإنها مجحفة في حق المصارف الإسلامية، لأنها تقدم استثمارات و لا تقدم قروضا.¹

¹ - حكيم براضية، التصكيك و دوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة و مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2010/2011م، ص 48-49.

المبحث الثاني: مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية وضرورة إدارتها

خصّصنا هذا المبحث من هذا الكتاب للحدّث عن مخاطر السيولة و آثارها على المصارف الإسلامية و ضرورة إدارتها للحد منها، حيث نتعرف على المفاهيم الأساسية ذات الصلة بالمبحث كالمخاطر، مخاطر السيولة و إدارة السيولة، كما نتعرف من خلال هذا المبحث كذلك على أهم أهداف، نظريات و استراتيجيات إدارة السيولة.

المطلب الأول: خطر السيولة و أثره على المصارف الإسلامية.

نتعرف من خلال هذا المطلب على مفهوم المخاطرة بصفة عامة، و على مفهوم مخاطر السيولة بصفة خاصة، مبينين أسباب مخاطر السيولة و آثارها السلبية في حالي العجز و الفائض.

1- تعريف المخاطرة:

إن مفهوم المخاطرة يختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها إليها، و يمكن تعريف المخاطرة بأنها "عدم اليقين بحدوث النتائج المطلوبة و احتمال أن يكون المآل غير مرغوب".¹ أو هي درجة عدم التأكد الجزئي تجاه قيمة الأصل في المستقبل (أو قيمة تدفقاته المستقبلية)، فالعائد المحقق مستقبلا يختلف نسبيا عن العائد المتوقع، و هو ما يعرف إحصائيا بتشتت القيم المحققة مقارنة بالقيمة المتوقعة،² أو هي احتمال تعرض المؤسسة إلى خسائر غير متوقعة و غير مخطط لها.

¹ - خديجة خالدي، إدارة المخاطرة في البنوك الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي، حول (النمو المستدام و التنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي)، الدوحة قطر، أيام 18-20 ديسمبر 2011م، ص4.

² - عبد الرزاق كَبُوط، نظرية المحفظة المالية لماركويتز العلاقة عائد - مخاطرة، نشر على الموقع التالي:
[https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=3&cad=rja&uact=8&ved=0ahukewi55qy75mtrahwid5okha-xdjsqfngnmai&url=http%3a%2f%2fcte.univ-](https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=3&cad=rja&uact=8&ved=0ahukewi55qy75mtrahwid5okha-xdjsqfngnmai&url=http%3a%2f%2fcte.univ-الاطلاع 15-12-2016م) تاريخ

و المخاطرة بالنسبة للمصرف هي "حالة عدم التأكد من استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة"¹.

و نحن نرى أن المخاطرة هي الانحراف عما هو متوقع أو مرغوب، فهي مرادفة لعدم التأكد و حقيقة ثابتة يمكن التخفيف من حدتها و لا يمكن إلغاؤها أو إزالتها.

2- تعريف مخاطر السيولة:

هي "عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته النقدية و مواجهة طلبات المودعين، لعدم كفاية السيولة بسبب السحوبات المفاجئة و العالية"².

و عرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية بأنها "تعرض المؤسسة لخسائر محتملة تنشأ من عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها أو تمويل الزيادة في الموجودات عند استحقاقها، دون أن تتكبد تكاليف أو خسائر غير مقبولة"³.

ما يعاب على هذين التعريفين لمخاطر السيولة وغيرها كثير، تركيزها على خطر عجز السيولة و إظهاره على أنه هو خطر السيولة ككل، و الحقيقة أن عجز السيولة و المتمثل في كون الموجودات النقدية في المصرف غير كافية للوفاء بالتزامات المصرف ما هو إلا جزء من خطر السيولة، و الذي يشمل خطر فائض السيولة كذلك، و المتمثل في احتفاظ المصرف و تجميده لسيولة تفوق حاجاته منها، و هذا الفائض لا يقل خطورة عن خطر العجز، و لذلك يمكن تعريف خطر السيولة بأنه:

احتمال وقوع المؤسسة أو المصرف في حالة عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات لشح السيولة لديه، أو العجز عن توظيف السيولة الزائدة عن حاجته، فخطر السيولة بعبارة أخرى معناها احتمال تعرض المصرف للآثار غير المرغوبة و الناتجة عن عدم الاحتفاظ بالمقدار الأنسب من السيولة.

¹ - مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، بحث مقدم للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 20-21/10/2009م، ص2.

² - جمال أحمد زيد الكيلاني، مرجع سبق ذكره، ص6.

³ - غسان سالم الطالب، مرجع سبق ذكره، ص6.

3- أسباب مخاطر السيولة:

لخطر السيولة عدد كبير من الأسباب جمعها غسان سالم الطالب في بحثه و يمكن ذكر أهمها فيما يلي:¹

✓ السحب المفاجئ للودائع من قبل العملاء و بأحجام كبيرة تفوق توقعات المصرف، نظرا لوجود أزمة أو ربما انتشار إشاعة حول المصرف؛
✓ صعوبة بيع الأصول التي بحوزة المصرف و بالتالي صعوبة تسيلها في الوقت المناسب، و عدم رغبة المصرف في بيعها بأقل من قيمتها الحقيقية؛
✓ عدم الوعي الكافي بمخاطر السيولة و آثارها السلبية على قوة، سمعة و نمو المصرف؛

✓ التراجع المفاجئ لمداخيل و إيرادات الدولة.

و يمكن أن نضيف لهذه الأسباب ضعف تخطيط السيولة، و بالتالي الوقوع في عدم التناسق بين الأصول و الالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.²

و تحول بعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية بشكل غير متوقع، كما يمكن أن تساهم بعض العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي و الأزمات المالية في وقوع مخاطر السيولة.³

إضافة إلى كل الأسباب سالفه الذكر تنفرد المصارف الإسلامية بأسباب أخرى لمخاطر السيولة، أشار إليها الدكتور جمال أحمد زيد الكيلاني و أهمها:⁴

¹ - غسان سالم الطالب، مرجع سبق ذكره، ص 11-12.

² - خلف محمد حمد و أحمد فريد ناجي، مخاطر السيولة و أثرها على ربحية المصارف التجارية، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية العراقية، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 52، سنة 2017م ص 7.

³ - حسين بلعزوز، إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها، بحث مقدم للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، المنظم من قبل المركز الجامعي جيغل، يومي 6-7-2005م، ص 7.

⁴ - جمال أحمد زيد الكيلاني، مرجع سبق ذكره، ص 11.

✓ اعتماد المصارف الإسلامية على الاستثمارات الحقيقية أو التمويل الاستثماري، حيث أن هذا الشكل من التمويل قائم على المشاركة في الربح و الخسارة، و لا يمكن للمصارف الإسلامية استرداد أموالها إلا إذا حققت هذه الاستثمارات نجاحا؛
✓ عدم مراعاة المصارف المركزية لطبيعة المصارف الإسلامية، و فرض تشريعات و قوانين تضيّق على عمل المصارف الإسلامية و تزيد من خطر السيولة لديها؛
✓ احتفاظ المصارف الإسلامية بمعدلات سيولة أكبر خوفا من غياب الممول من دون فوائد ربوية؛

✓ غياب السوق المالي الإسلامي و بالذات السوق الثانوية أو سوق التداول؛
✓ قلة البدائل المالية الإسلامية القادرة على إدارة سيولة المصارف الإسلامية بكفاءة؛

✓ غياب التنسيق و التعاون بين المصارف الإسلامية.

4- الآثار السلبية لعجز وفائض السيولة في المصارف الإسلامية:

إن انخفاض السيولة أو زيادتها عن المستوى الأمثل، له آثار سلبية على المصارف الإسلامية:

4-1- الآثار السلبية لانخفاض السيولة في المصارف الإسلامية:

إن انخفاض السيولة في المصارف الإسلامية، و الذي يكون نتيجة أسباب متعددة تؤدي لزيادة التدفقات الخارجية عن التدفقات الداخلية، له آثار سلبية كبيرة على المصارف الإسلامية نذكرها كالآتي:¹

✓ تضييع فرص استثمارية في ظل غياب السيولة اللازمة؛
✓ نقص السيولة مع الحاجة الماسة إليها قد تدفع المصرف للعمل على تسهيل بعض الأصول بسرعة، من خلال بيعها و تحمل جزء من الخسارة؛
✓ إن العجز في السيولة يؤدي إلى إرباك إدارة المصرف نظرا للحالة المعنوية السلبية، فيكون اتخاذ القرارات غير سليم و احتمال الوقوع في انهيارات متتالية؛

¹ - حسن شحاتة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير و الأدوات، مرجع سبق ذكره، ص 14.

✓ تراجع استثمارات المصرف ومنه تراجع الأرباح المحققة و الموزعة على أصحاب حسابات الاستثمار؛
✓ احتمال الوقوع في الربا المحرم شرعا بالافتراض من المصرف المركزي، أو المصارف التقليدية.

بالإضافة للأثار السلبية التي ذكرها الاقتصادي حسن شحاتة نذكر ما يلي:

✓ حدوث خلل في تمويل المشروعات الاستثمارية قيد الإنجاز، و عدم مقدرة المصرف على مواجهة السحوبات و سداد الالتزامات في مواعيدها، و حدوث مشاكل مع المصرف المركزي، و ربما يقود ذلك أحيانا إلى الإساءة لسمعة المصرف الإسلامي، فعندما يشاع أن مصرف معين يعاني من نقص سيولة يشعر عملائه بعدم الرضا، فيقل بذلك عدد العملاء ناهيك عن احتمال الهرولة للشبابيك لسحب الودائع خوفا من ضياعها، مما قد يعرض المصرف الإسلامي للإفلاس إن لم يتدارك الوضع¹؛
✓ قد تتسبب أزمة نقص السيولة في مصرف معين لانتقال العدوى لبقية المصارف، و سبب هذه العدوى هو قيام المصارف في حالة وقوع أزمة سيولة بتصفية الودائع المتبادلة ردا على عمليات السحب المفاجئة²، بالإضافة لارتباط المصارف ببعضها البعض من خلال مجموعة من الآليات و الالتزامات المتبادلة، و غيرها من الأسباب التي تجعل أزمة السيولة التي تمس مصرف ما تنتقل لبقية المصارف، و قد يعرض ذلك الاقتصاد ككل للخطر.

2-4- الأثار السلبية لفائض السيولة في المصارف الإسلامية:

إن فائض السيولة والذي ينشأ من زيادة التدفقات الداخلية و قلة التدفقات الخارجية أو كلاهما معا، له آثار سلبية وخيمة على المصارف الإسلامية أهمها:

¹ - أحمد محمد السعد و حمود بني خالد، التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، مشكلة السيولة أنموذجا، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للمالية و المصرفية الإسلامية، الجامعة الأردنية، أيام 6-7/8/2014م ص7.

² - natacha valla, béatrice saes-escorbiac,muriel tiesset liquidité bancaire et stabilité financière ,banque de france, revue de la stabilité financière, n°9 décembre 2006, page 3.

- ✓ فقدان المصارف الإسلامية لسمعتها بدعوى أن إدارتها غير قادرة على استثمار الأموال المتوفرة لديها، فتراجع بذلك إيداعات العملاء لدى المصارف الإسلامية؛¹
- ✓ إن الشريعة الإسلامية حرمت اكتناز الأموال، و ظهور الفائض لدى المصارف الإسلامية يعتبر اكتنازا و أمرا مخالفا لمبادئها، و إن الفائض من السيولة الذي لا يستخدم أو لا يستثمر يعتبر عنصر تكلفة من المنظور الإسلامي، لأن عائد الاحتفاظ بالسيولة غير الضرورية في المصارف الإسلامية لا يعتبر معدوما يساوي الصفر، و لكنه عائد سلبى يقدر ب (2.5- بالمائة) سنويا و المتمثل في نصاب الزكاة؛²
- ✓ ضياع الفرص الاستثمارية أو فرص تحقيق الأرباح نتيجة للسيولة النقدية المجمدة؛³
- ✓ إن الفوائض المالية تتأثر بالتضخم حيث تراجع القيمة الحقيقية لرأس المال⁴ نتيجة للتضخم.

المطلب الثاني: إدارة السيولة، الأهداف والنظريات.

قلنا أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاء المخاطرة و خطر السيولة لا يخرج عن هذه القاعدة، فمهما كانت الجهود المبذولة كبيرة و التخطيط المرسوم دقيق فمخاطر السيولة باقية، لذلك لا بد من إدارتها للحد منها لكي لا يكون لها أثر بالغ على ربحية و نمو و بقاء المصارف، فما هي إدارة السيولة و ما هي أهدافها، نظرياتها و أهم استراتيجياتها؟

1- تعريف إدارة السيولة أو إدارة مخاطر السيولة:

عرفها المصرف المركزي الماليزي bnm بأنها "احتفاظ المصرف بتدفقات نقدية كافية لمواجهة سحبات كبيرة بشكل فجائي أو غير معتاد".⁵

¹ - أحمد سعد الرباطي و صابرين المبروك الحداد، مرجع سبق ذكره، ص 20.

² - ناصر سليمان، مشكلة فائض السيولة في البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 2.

³ - أحمد محمد السعد و حمود بني خالد، التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية مشكلة السيولة نموذجا، مرجع سبق ذكره ص 7.

⁴ - حسن شحاتة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير و الأدوات، مرجع سبق ذكره، ص 15.

⁵ - أسامة العاني و محمد شويات، مرجع سبق ذكره، ص 8.

و عرفتها لجنة بازل بأنها "قدرة المصرف على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالالتزامات في مواعيدها وبتكلفة معقولة".¹

و عرفها حسين شحاتة بأنها "الاستثمار الأمثل للأموال المتاحة مما يحقق أقصى عائد، و المقدره على الوفاء بالالتزامات للدائنين عند الحد الأدنى للتكاليف".²

فإدارة السيولة يجب أن تعمل في ظل متناقضين، الاحتفاظ بالقدر الأمثل من السيولة التي تحقق الأمان و القدرة على الوفاء بالالتزامات، دون إغفال العائد أو الربحية المرضية.³

أي أن إدارة السيولة أو إدارة مخاطرها تعني أن تستثمر الفوائض المالية دون اكتنازها و دون تضيق للفرص الاستثمارية لتحقيق أقصى ربح ممكن، كل ذلك مع عدم المساس بقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته.⁴

و قد أشار الباحثين أكرم لال الدين و سعيد بوهراوة إلى أن إدارة السيولة تنقسم إلى قسمين:⁵

- إدارة أساسية و هي التي تتعامل مع النقد الفعلي المتوفر لدى المصرف، أي تحدد المستوى الأمثل للنقد الواجب الاحتفاظ به؛
- إدارة متقدمة و هي تتضمن الإدارة الأساسية بالإضافة لمهام أخرى كالتنبؤ بالسيولة و التفاوض..الخ.

¹ - قتيبة عبد الرحمن العاني، اليد الخفية للمصارف الإسلامية في إدارة السيولة، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للمالية و المصرفية الإسلامية حول (إدارة السيولة في المصارف الإسلامية)، جامعة النجاح الوطنية، كلية الشريعة، الأردن، يومي 29-30 جويلية 2015م، ص.6.

² - حسين شحاتة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير و الأدوات، مرجع سبق ذكره، ص 14.

³ - سعيد بوهراوة و أكرم لال الدين، مرجع سبق ذكره، ص 7.

⁴ - أسامة العاني و محمود الشويات، مرجع سبق ذكره، ص 8.

⁵ - سعيد بوهراوة و أكرم لال الدين، مرجع سبق ذكره، ص 3-4.

2- أهداف إدارة السيولة:

يهدف المصرف من خلال إدارة سيولته إلى:¹

- ✓ تجنب الآثار السلبية للعسر و الفائض المالي عموماً؛
- ✓ الحفاظ على قدرة المصرف في الوفاء بالتزاماته و تمويل استثماراته؛
- ✓ تجنب البيع الاضطراري للأصول و الذي قد يتسبب في خسائر رأس مالية؛
- ✓ تجنب الحصول على تمويل مكلف أو بشروط مجحفة؛
- ✓ الابتعاد عن كثرة اللجوء للمقرض الأخير؛
- ✓ تعزيز ثقة كل المتعاملين مع المصرف؛
- ✓ تحقيق عائد مناسب أو مرضي مع درجة ملائمة من الأمان، و تقليل المخاطرة الناتجة عن سوء إدارة السيولة؛
- ✓ ابتعاد المصارف الإسلامية عن الاقتراض من المصارف التقليدية، أو من المصرف المركزي.

بالإضافة إلى ما ذكر سعيد بوهراوة و أكرم لال الدين، نضيف ما يلي:

- ✓ إن وجود الملجأ أو المقرض الأخير أثر بشكل سلبي على إدارة السيولة بالنسبة للمصارف، فشعورها بوجود هذا المقرض يجعلها تحتفظ بأصول قليلة السيولة، لأنها تعلم أن المصرف المركزي سيتدخل لإنقاذها و ستحصل على حقت السيولة اللازمة، لأنها تحمل الخطر النظامي؛²
- ✓ إن إدارة السيولة بشكل جيد تضمن للمصارف البقاء و الاستمرارية في أداء وظائفها؛³

¹- المرجع السابق، ص 5.

²- thi-dieu-linh nguyen, liquidité risque et profit des banques, application aux systèmes bancaires de pays de la zone euro, page 15, publié sur le site: <http://sceco.univ-poitiers.fr/macrosfi/docmacrosfi/d11nguyen.pdf>, date de la visite 5-3-2016.

³- عبد القادر الدويك، مرجع سبق ذكره، ص 6.

✓ تجنب الأزمات المالية حيث أنه إذا لم يتم تخصيص الموارد المالية أو النقدية أو السيولة بشكل جيد من قبل المصارف فهذا يعبر عن عدم الكفاءة في إدارة السيولة، ويمكن أن يتسبب في أزمة مالية مدمرة مثلما كان عليه الحال في أزمة 2007-2008م.¹

3- نظريات إدارة السيولة:

هناك جملة من النظريات التي اهتمت بإدارة السيولة في المصارف، وهذه النظريات بطبيعة الحال وضعت من طرف باحثين يعملون و ينظرون للمصارف التقليدية و يؤمنون بمبادئها، لذلك نتساءل هل هذه النظريات تتناسب مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية ؟ أو بعبارة أخرى هل تستطيع المصارف الإسلامية الاعتماد على مثل هذه النظريات في إدارة سيولتها؟ و قبل الإجابة على هذا التساؤل نقول أن أهم نظريات إدارة السيولة هي نظرية القرض التجاري و نظرية التحول أو إمكانية التحول، نظرية الدخل و نظرية إدارة المطلوبات، و يمكن أن نضيف أيضا نظرية نموذج الكمبيوتر.

3-1- نظرية القرض التجاري:

تقوم هذه النظرية على فكرة مفادها أن إدارة السيولة المثلى، أو استثمار الفوائض المالية لتحقيق أقصى عائد ممكن دون المساس بقدرته المصرف على الوفاء بالتزاماته و تحقيق الأمان، يتحقق في ظل هذه النظرية تلقائيا من خلال التصفية الذاتية للقروض، حيث يمنح المصرف قروضا قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل، و ليس لشراء العقارات و السلع أو الاستثمار في الأسهم و السندات و غيرها من التمويلات الطويلة الأجل التي لا تتناسب مع فكرة القرض التجاري، حيث بعد منح المصرف للقروض القصيرة الأجل تعود إليه هذه القروض أو يردها المقترضون بعد إكمال دورتهم التجارية، بسرعة تضمن بقاء المصرف في أريحية من حيث توفر السيولة باستمرار.²

1- tamara gomes et natasha kahn, renforcement de la gestion du risque de liquidité dans les banques -les nouvelles normes de bâle iii sur la liquidité banque du canada, revue du système financier - page 11, publié sur le site:

www.banqueducanada.ca/wp-content/uploads/2011/12/rsf-1211-gomes.pdf, date de la visite 10-1-2016.

2- أحلام بوعبدلي و حمزة عبي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 4.

وخلاصة القول أن المصرف بإمكانه إدارة سيولته بالتركيز على منح القروض قصيرة الأجل، شريطة عودة هذه القروض لخزينته في التواريخ المحددة، فيتحقق له بذلك الربح والأمان.

1-1-3- سلبيات هذه النظرية:¹

✓ التركيز على القروض القصيرة الأجل يبعد المصارف عن تمويل المشاريع الإنتاجية أو الصناعية الكبرى، كما يبعتها كذلك عن المساهمة في مشاريع البنى التحتية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذه سلبية كبيرة في هذه النظرية لأنها مضرّة بالاقتصاد إن صح التعبير؛

✓ تفترض هذه النظرية أن القروض القصيرة الأجل ستعود بمجرد إكمال الدورة التجارية بنجاح، لكن الحقيقة أن النجاح غير مضمون.

2-3- نظرية التحول:

وفق هذه النظرية يستطيع المصرف إدارة سيولته بشكل جيد أو كفاً أو مثالي يضمن له الربح و الأمان، من خلال تدعيم احتياطياته الأولية بموجودات قابلة للتحول إلى نقد، فعندما يحتاج المصرف إلى السيولة لتلبية احتياجاته يقوم ببيع هذه الموجودات أو الأصول، و التي يشترط فيها أن تكون ذات قابلية عالية للبيع يسهل تحويلها إلى نقد دون خسائر في وقت قصير.²

فسيولة المصرف وفق هذه النظرية جيدة مادام لديه موجودات قابلة للتحول إلى نقد بسرعة و دون خسارة.

3-3- نظرية الدخل المتوقع:

تحاول هذه النظرية تجنب عيوب أو سلبيات نظرية القرض التجاري، التي ركزت على القروض القصيرة الأجل و أهملت القروض المتوسطة و الطويلة الأجل رغم أهميتها البالغة لكل اقتصاد، فهذه النظرية تعني أن سيولة المصرف جيدة مادام المصرف يمنح قروض لعملاء يتمتعون باستمرارية في دخلهم، فيتأكد المصرف من سداد القروض

¹- أسامة العاني و محمد الشويات، مرجع سبق ذكره، ص 16.

²- صابرين المبروك الحداد و أحمد سعد الرباطي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

الممنوحة حتى لو كانت طويلة الأجل اعتمادا على الدخل المتوقعة للمستفيدين من القروض، فيتحقق للمصرف عائد كبير من القروض المتوسطة و الطويلة الأجل، و يتمتع بسيولة جيدة نظرا للانضباط في الدفع المرتبط بالدخول المتوقعة للعملاء.¹

4-3- نظرية إدارة المطلوبات:

هذه النظرية ركزت على المطلوبات، أي أن المصرف بإمكانه أن يوفر السيولة في جانب المطلوبات كما هو الحال في جانب الموجودات، و وفقا لهذه النظرية فإن سيولة المصرف جيدة مادام لديه القدرة على جلب أموال جديدة بدل التركيز على أصوله السائلة، و يحصل على هذه السيولة بشراء الأموال من الأسواق المالية.²

و يعتبر ظهور هذه النظرية متأخرا مقارنة ببقية النظريات، و ذلك لأنها مرتبطة بعمل البورصات و التي لم تنتشر إلا خلال فترة الستينات و السبعينات من القرن الماضي، مع التحرر المالي.³

ملاحظة:

ترتكز النظريات السابقة على الافتراض من الأسواق المالية بطبيعة الحال بفائدة أو منح قروض بفائدة أيضا أو على بيع الأصول بما فيها بيع الدين، و بالتالي لا يمكن استخدام هذه النظريات من قبل المصارف الإسلامية بحرية مطلقة، لحرمة الفائدة أخذا أو عطاء و كذلك لحرمة بيع الدين، و يمكن استخدام هذه النظريات من قبل المصارف الإسلامية إذا راعت الشروط الشرعية.

و يرى الباحثين أسامة العاني و محمد الشويات أن نظرية التحول هي الأكثر ملائمة لإدارة سيولة المصارف الإسلامية، و ذلك لإمكانية تنقيتها من المخالفات الشرعية.⁴

¹- المرجع السابق، ص 13.

²- أحلام بوعبدلي و حمزة عبي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 5-6.

³- أسامة العاني و محمد الشويات، مرجع سبق ذكره، ص 17.

⁴- المرجع السابق، ص 18.

4- استراتيجيات إدارة السيولة:

إن لإدارة السيولة ثلاث استراتيجيات أساسية و هي: إدارة سيولة الأصول، إدارة سيولة الخصوم و الإدارة المتوازنة للسيولة.

4-1- إستراتيجية إدارة سيولة الأصول:

إن هذه الإستراتيجية تركز على فكرة مفادها أن الأصول السائلة يمكن أن تكون بديلا للنقد، و يقصد بالأصول السائلة الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد دون خسائر أو مع خسائر محدودة، و ما يعاب على هذه الإستراتيجية أنها مكلفة، و التكلفة هنا راجعة للخسائر الناجمة عن بيع أو تسيل الأصول.¹

و أشار الدكتور حسن سعيد إلى أن المصارف الإسلامية تركز على هذه الإستراتيجية، و ذلك لضعف السوق النقدية الإسلامية و غياب السوق المالية الثانوية التي تسمح بمناقلة الأموال.²

4-2- إستراتيجية إدارة سيولة الخصوم:

هذه الإستراتيجية تقوم على توجه المصارف للسوق النقدية أو السوق ما بين البنوك للاقتراض، لتغطية احتياجاتها من السيولة.³

و يلاحظ أن هذه الإستراتيجية تناسب المصارف الكبيرة التي يمكن أن تقترض بسعر فائدة منخفض لسمعتها الكبيرة و وضعها المالي الجيد، و ما يعاب على هذه الإستراتيجية أنها مكلفة بالنسبة للمصارف الصغيرة، و بصفة عامة هي خطيرة على كل مصرف يعتمد عليها للتذبذب الكبير في أسعار الفائدة عند الاقتراض، مما يجعل عائد المصرف غير متوقع و لا يمكن التنبؤ به بدقة.⁴

¹ - عبد الكريم قندوز و حكيم براضية، تقنيات و استراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية الفرص و التحديات، بحث منشور في مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، العدد2، ديسمبر 2014م، ص7.

² - حسن سعيد، مرجع سبق ذكره، ص10.

³ - حكيم براضية، مرجع سبق ذكره، ص24.

⁴ - عبد الكريم قندوز و حكيم براضية، مرجع سبق ذكره، ص7.

3-4- الإدارة المتوازنة:

تقوم هذه الإستراتيجية على فكرة الاحتفاظ بقدر مناسب من الأصول السائلة، وفي نفس الوقت اللجوء للاقتراض من السوق النقدية كلما دعت الحاجة لذلك، و بالتالي هذه الإستراتيجية تجمع بين الإستراتيجيتين السابقتين أو تقع بينهما¹.

¹ - فريد النجار، البورصات و الهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999م، ص230.

المبحث الثالث: إمكانيات ومعوقات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية

نتطرق في هذا المبحث إلى الإمكانيات التي تمتلكها المصارف الإسلامية في إدارة سيولتها، سواء الأدوات والآليات التي تعتمد عليها أو الجهات و المؤسسات الداعمة لإدارة سيولتها، و في المقابل نتعرف على معوقات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، و المتمثلة أساسا في الحاجة لابتكار أساليب و أدوات مالية إسلامية لإدارة السيولة، و الحاجة لسوق مالية إسلامية نشطة، كما نتطرق للتحديات التي تفرضها اتفاقية بازل ثلاثة على إدارة سيولة المصارف الإسلامية.

المطلب الأول: مقومات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية.

سنحاول من خلال هذا المطلب التعريف بأهم الأدوات المالية و الآليات التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية في إدارة سيولتها، و كيفية إدارة السيولة عن طريق كل أداة و آلية، و مشكلة إدارة السيولة عن طريق كل أداة و آلية كذلك، لعنا نتعرف على سبب توسع المصارف الإسلامية في التعامل بالتورق دون غيره، و هل هناك أداة أو آلية يمكن أن تحل محله؟ و ما هي أهم الجهات المحلية و الدولية الداعمة للمصارف الإسلامية في إدارة سيولتها؟

1- الأدوات المالية التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية في إدارة سيولتها:

1-1- الصكوك الإسلامية:

1-1-1- تعريف الصكوك الإسلامية:

نكتفي هنا بذكر تعريف واحد لهيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والتي عرّفها بأنها: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات، أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، و ذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك و قفل باب الاكتتاب و بدء استخدامها فيما أصدرت من أجله".¹

¹ - حكيم براضية، مرجع سبق ذكره، ص 106.

1-1-2- آلية إدارة السيولة عن طريق الصكوك الإسلامية:

إن الصكوك الإسلامية متعددة ومتنوعة تنوع أساليب تمويلها، فنجد صكوك الإجارة، المرابحة، المضاربة و صكوك المشاركة، و هي تختلف في شكلها و جوهرها واحد، فهي بديل عن السندات لدى المصارف التقليدية، و تعتبر من أهم الأدوات المالية لإدارة سيولة المصارف الإسلامية، و يكون ذلك وفق الآلية التالية:

في حالة العجز: تقوم المصارف الإسلامية بإصدار هذه الصكوك للحصول على السيولة، و يكون هذا الإصدار مقابل استثمارات أو أصول عينية، حيث يحصل مشتري هذه الأصول على عوائد من أرباح المشروع الذي أصدرت مقابله تلك الصكوك.¹ و إن كان إصدار الصكوك ليس بالأمر اليسير بالنسبة للمصارف الإسلامية الصغيرة، لذلك يمكنها إدارة سيولتها من خلال شراء الصكوك وإعادة بيعها في حالة العجز.

في حالة الفائض: تقوم المصارف الإسلامية بشراء هذه الصكوك، سواء التي أصدرتها بنفسها أو التي أصدرتها جهات أخرى لاستثمار فائض السيولة لديها والحصول على عوائد هذه الصكوك.

1-1-3- مشكلة إدارة السيولة عن طريق الصكوك الإسلامية:

رغم كون الصكوك الإسلامية تتمتع بميزات جيدة كونها توفر السيولة أو التمويل اللازم بعيدا عن الربا و تحقق عوائد مجزية للمستثمرين، و بالتالي تساهم في علاج مشكلة السيولة لدى المصارف الإسلامية،² إلا أنها لم تجد البيئة المناسبة للمساهمة بفعالية في إدارة سيولة المصارف الإسلامية لضعف السوق المالية الإسلامية خصوصا سوق التداول، عكس السندات و التي لها سوق ثانوية نشطة جعلت تداولها على نطاق واسع و بسرعة عالية تتوافق مع طبيعة إدارة السيولة، كما أن أغلب الصكوك الإسلامية متوسطة وطويلة الأجل لا تساعد على إدارة سيولة المصارف الإسلامية، و يرغب الكثير من حملة هذه الصكوك في الاحتفاظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق.

¹ شوقي بورقبة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 8.

² أسامة العاني و محمد الشويات، مرجع سبق ذكره، ص 20-21.

بالإضافة لذلك لا يزال العرض و الطلب على الصكوك يقتصر على دول جنوب آسيا و الشرق الأوسط، و هناك مناطق أو دول عديدة لم تقم بإصدار هذه الصكوك رغم أهميتها كدول شمال إفريقيا، و تتعرض الصكوك للمخاطر التي تصيب المشاريع التي أصدرت على أساسها، كما تواجه الصكوك كبقية المنتجات المالية بعض الانتقادات الشرعية، و التي قد تفقد العملاء ثقتهم في هذا المنتج و بالتالي يتراجع طلبهم عليه.¹

2-1-2-1- شهادات الاستثمار الإسلامية:

1-2-1-1- تعريف شهادات الاستثمار الإسلامية:

هي "شهادات تصدرها المصارف الإسلامية أو صناديق الاستثمار التابعة لها، حيث تمكن أصحاب الودائع الاستثمارية من المشاركة في الربح و الخسارة، و هذه الشهادات قابلة للتداول"²، و هي من الأدوات المالية التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية في إدارة سيولتها.

و صناديق الاستثمار الإسلامية هي "أوعية استثمارية يشترك فيها عدد من المستثمرين بفوائضهم المالية، للاستثمار فيما أجازته الشريعة الإسلامية و وفق مبادئها بغية تحقيق الربح و تقاسمه إن تحقق، و في حالة تحقق الخسارة تتحملها إدارة الصندوق إن ثبت إهمالها و تقصيرها، و في غير ذلك يتحملها المستثمرين"³.

2-2-1-2- آلية إدارة سيولة المصارف الإسلامية عن طريق شهادات الاستثمار:

تدير المصارف الإسلامية سيولتها اعتمادا على هذه الشهادات كالآتي:⁴

¹ - حكيم براضية، مرجع سبق ذكره، ص 152-153.

² - هشام جابر، صناديق الاستثمار الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول حول (الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفات التنمية و التحديات المعاصرة)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، يومي 8-9 ماي 2005م، ص 26.

³ - بودية فاطمة و كحيلي فتيحة، طبيعة البعد الاقتصادي و الاجتماعي لصناديق الاستثمار الإسلامية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، بحث مقدم للملتقى الدولي الثاني حول (المالية الإسلامية)، صفاقس، الجمهورية التونسية، أيام 27-29 جوان 2013م، ص 4-5.

⁴ - حسين شحاتة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير و الأدوات، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-

في حالة الفائض: تقوم المصارف الإسلامية بشراء شهادات الاستثمار التي تصدرها هذه الصناديق، والاستفادة من العائد على هذه الشهادات إن تحقق الربح طبعاً.
في حالة العجز: تقوم المصارف الإسلامية ببيع هذه الشهادات للحصول على السيولة اللازمة مع اختيار الوقت المناسب للبيع بطبيعة الحال.

1-2-3- مشكلة إدارة السيولة عن طريق شهادات الاستثمار الإسلامية:

ما يعاب على هذه الشهادات هو عدم تداولها في أسواق الأوراق المالية وبالتالي صعوبة تسيلها، وهذه السلبية تؤثر بشكل كبير على فعالية هذه الأداة في إدارة سيولة المصارف الإسلامية.

كما أن هذه الأداة لا تخلو من المخاطرة الناتجة عن تعرض المشاريع الاستثمارية للأزمات أو لسوء الإدارة.¹

1-3-3- سندات المضاربة الإسلامية:

هي سندات ناتجة عن تجزئة رأس مال المضاربة إلى حصص متساوية، حيث تعبر هذه الحصص عن ملكية صاحبها لنسبة من رأس مال المضاربة، وبالتالي استحقاقه لجزء من الربح إن تحقق حسب نسبة ملكيته، وهذه السندات منها ما هو قابل للتداول ومنها الغير قابل للتداول.²

و تشبه سندات المضاربة كثيراً صكوك الاستثمار الإسلامية، ولكنها تتميز عنها في كونها تلقى القبول لدى المصارف المركزية و المؤسسات المالية الدولية، و يمكن للمصارف الإسلامية الاعتماد على هذه السندات في إدارة سيولتها من خلال إصدارها في حالة العجز وإعادة شرائها في حالة الفائض، و هذه السندات تشترك مع صكوك الاستثمار في نفس المخاطر و العيوب.³

¹ - المرجع السابق، ص 35.

² - رحيم حسين و سلطاني محمد رشدي، نماذج من تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمضاربة السلم و الاستصناع، بحث مقدم للملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2006م، ص 11.

³ - حسين شحاتة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير و الأدوات، مرجع سبق ذكره، ص 49.

4-1- بيع السلم:

4-1-1- تعريف بيع السلم:

4-1-1-1- لغة:

"السلمُ معناه الاستلام أو التسليم، و معناه أيضا الأسر من غير حرب، و السلم كذلك هو السلف لأنّ فيه تقدماً و تسليفاً لرأس المال و تأخيراً للثمن، فهو بيع شيء موصوف في الذمة بثمن عاجل".¹

و" السلم بفتح السين و اللام، و السلم و السلف بمعنى واحد، و قيل السلف تقديم رأس المال، و السلم تسليم رأس المال في المجلس".²

4-1-1-2- اصطلاحاً:

السلم هو " أن يسلم عوضاً حاضراً في عوض موصوف في الذمة إلى أجل".³

4-1-2- آلية إدارة سيولة المصارف الإسلامية عن طريق بيع السلم:

يمكن للمصارف الإسلامية الاستعانة ببيع السلم في إدارة سيولتها كالاتي:⁴

¹- قاموس المعجم الوسيط، الموقع التالي: <https://www.almaany.com/ar/dict/ar->

[ar/%d8%a8%d9%8a%d8%b9-](https://www.almaany.com/ar/dict/ar-) تاريخ الإطلاع 5 فيفري 2018م.

²- ماجد إسلام البنكاني، مباحث في بيع السلم، نشر على الموقع التالي:

<https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=3&cad=rja&uact=8&ved=0ahukewje8mlkm8brahwdarqkhqlbc4yqfggsmi&url=http%3a%2f%2fiefpedia.com%2>

[farab%2fwp-](https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=3&cad=rja&uact=8&ved=0ahukewje8mlkm8brahwdarqkhqlbc4yqfggsmi&url=http%3a%2f%2fiefpedia.com%2) تاريخ الاطلاع 8-2-2017م.

³- عبد الرزاق عبد الله طاهر، بيع السلم، نشر على الموقع التالي:

<https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=4&cad=rja&uact=8&ved=0ahukewje8mlkm8brahwdarqkhqlbc4yqfggsmi&url=http%3a%2f%2fiefpedia.com%2>

ed=0ahukewje8mlkm8brahwdarqkhqlbc4yqfggsmi&url=http%3a%2f%2fiefpedia.com%2

⁴- عبد العظيم أبو زيد، بيع السلم كبديل عن التورق مثار جدل بين المصارف الإسلامية، نشر على الموقع

التالي: - <http://www.alkhaleej.ae/economics/page/4b803ece-0748-4c66-8735>

101876e1536e تاريخ الاطلاع 22-8-2016م.

في حالة الفائض: يشتري المصرف سلعا يدفع ثمنها عاجلا و يؤخر استلام السلع الموصوفة لتاريخ لاحق، و عند حلول الأجل يستلمها المصرف و يعيد بيعها بسعر أعلى من سعر الشراء للمشتري النهائي، و قد يكون ذلك بمقتضى وعد مسبق بشراؤها.

في حالة العجز: يبيع المصرف سلعا للممول الذي يدفع ثمنها عاجلا و يتحصل على السلعة الموصوفة آجلا من المصرف، و هنا يكون المصرف قد تحصل على التمويل اللازم، بينما يتحصل المشتري على سلعة بثمن أقل من قيمتها السوقية، و الفارق بين القيمتين خسارة للمصرف مقابل حصوله على التمويل اللازم أو السيولة.

3-4-1- مشكلة إدارة السيولة عن طريق بيع السلم:

هناك ثلاث مخاطر يمكن أن يتعرض لها المصرف عند تعامله بالسلم، و هي المخاطر السوقية، المخاطر الائتمانية، التشغيلية و يضاف إليها المخاطر الأخلاقية.¹

رغم كون بيع السلم من الصيغ الإسلامية الأصيلة التي تحظى بالقبول الشرعي، إلا أن التطبيقات المعاصرة للسلم لم تسلم من الانتقاد لاشتمالها على جملة من المحاذير الشرعية، لأن البيع صار عملا صوريا و لا وجود للسلع على أرض الواقع، و يتم بيع السلم وفق التطبيقات المعاصرة لدى بعض المصارف الإسلامية، وفق الإجراءات المختصرة التالية:² ربال

- ✓ يوقع طالب التمويل عقد بيع سلعة بمواصفات معينة مع المصرف؛
- ✓ يقبض طالب التمويل الثمن عاجلا، 1000 ريال مثلا و يؤخر تسليم السلعة؛
- ✓ عند حلول الأجل يكون العميل مطالب بتسليم السلعة للمصرف، فيوكل العميل المصرف بشراؤها نيابة عنه مع دفع قيمتها 1200 ريال مثلا، يشتريها المصرف ثم يعيد بيعها مرة أخرى لصالحه ب 1200 ريال؛

¹- موسى آدم عيسى، مخاطر عقد السلم و كيفية معالجتها، بحث مقدم للملتقى الخرطوم للصناعة المالية، النسخة السادسة، المنظم من قبل مركز بيان للهندسة المالية الإسلامية، يومي 11-12-2014م، ص6.

²- لاحم الناصر، التورق المصرفي المنظم، نشر على الموقع التالي: <http://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=10992&article=509293#.wpv1c2roxcc> تاريخ

✓ إن السلعة محل التعاقد تبقى في الأسواق و لا يستلمها أحد، لذلك يكون البيع صوري و كأن العميل أخذ مبلغا و هو مطالب برده مع زيادة عند حلول الأجل.

5-1- بيع الدين:

1-5-1- تعريف البيع:

البيع هو "إعطاء السلعة و أخذ الثمن، و البيع عند الفقهاء عموما يشمل الأعيان والديون، أي أن الدين قد يكون سلعة تباع و تشتري"¹.

2-5-1- تعريف الدين:

1-2-5-1- لغة: "الدين من الفعل دَينَ، دَينْتُ و أُدِينُ و دَينُهُ ما لا أي أَقْرَضَهُ إِيَّاهُ، والدَّيْنُ هو القرض ذو الأجل، و الدَّيْنُ كذلك كلُّ ما ليس حاضراً"².

2-2-5-1- اصطلاحاً: "الدين ما ثبت في الذمة"³

3-5-1- تعريف بيع الدين:

بيع الدين هو "مبادلة الأموال المؤجلة في الذمم بغيرها" أو هو "مبادلة ما ثبت في الذمة بمال، أو ما ثبت من المال في الذمة"⁴.

و بعبارة أبسط بيع الدين هو أن يتصرف الدائن في الدين ببيعه لغيره مقابل عوض، و يصير المدين مدينا لغير الدائن الأول.

1- خالد محمد تريان، بيع الدين و أحكامه و تطبيقاته المعاصرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم شرعية، قسم الفقه المقارن، جامعة غزة، 2001م، ص 14-15.

2- المعجم الوسيط، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع 2-5-2018م.

3- خالد محمد تريان، مرجع سبق ذكره ص16.

4- جابر بن عبد الله بن يحيى بن مهدي، بيع الدين بالدين، بحث مقدم ضمن متطلبات الحصول على الماجستير، جامعة المدينة العالمية، كلية الدراسات العليا، شعبة الفقه و أصوله، ماليزيا، سنة 2012م، ص18.

1-5-4- آية إدارة سيولة المصارف الإسلامية عن طريق بيع الدين:

إن أغلب أصول المصارف الإسلامية عبارة عن ديون كالديون المترتبة على عمليات المربحة مثلاً، و المصارف الإسلامية يجب عليها أن تنتظر حتى تاريخ الاستحقاق لتسترد أموالها، و حاجتها للسيولة فورية، متكررة و دائمة.

ففي حالة العجز: تقوم المصارف الإسلامية بالتخلص من تلك الديون ببيعها لتحصل على السيولة اللازمة، و تتنازل عن العائد لمشتري الدين.¹

و في حالة الفائض: تستطيع منح تمويلات جديدة دون التخوف من العجز، ما دامت تستطيع تسهيل الأصول غير السائلة (الديون) عن طريق بيعها.

1-5-5- مشكلة إدارة السيولة عن طريق بيع الدين:

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة و المذهب الظاهري على تحريم بيع الدين بالدين ابتداءً، و لم يختلفوا في ذلك إلا في بعض الصور التي يرى بعضهم أنها من باب بيع الدين بالدين و يرى الآخرون أنها ليست منه، و استدلوا على ذلك بالحديث الذي رواه إسحاق بإسناد ضعيف، عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه و سلم "نهى عن بيع الكائى بالكائى، يعني: الدين بالدين".²

و قد ذكر محمد بن علي الشوكاني في مجلده "نيل الأوطار" في جزءه "كتاب البيوع" باباً سماه باب النهي عن بيع الدين بالدين و جواز بيعه بالعين ممن هو عليه،³ يعني لا يجوز بيع الدين لغير المدين لا نقداً و لا عيناً، و لا يجوز بيع الدين حتى للمدين نقداً، و يجوز فقط بيعه بالعين (سلعة) للمدين، أي إذا عجز المدين عن دفع ما عليه للمصرف يقوم المصرف بشراء سلعة يملكها المدين سيارة مثلاً مقابل الدين الذي عليه.

¹ - أسامة العاني و محمد الشويات، مرجع سبق ذكره، ص 12.

² - عطية سالم، شرح كتاب بلوغ المرام، الجزء العاشر، ص 201، نشر على موقع المكتبة الالكترونية الشاملة: <http://shamela.ws/browse.php/book-7714/page-2162> تاريخ الاطلاع 5-5-2017.

³ - محمد بن علي الشوكاني، نيل الأوطار، كتاب البيوع، نشر على الموقع التالي: http://library.islamweb.net/newlibrary/display_book.php?idfrom=1624&idto=1625&bk_no

47&id=675=تاريخ الاطلاع 5-6-2016م

الخلاصة: إن بيع الدين لو كان جائزا لكان حلا مناسباً لمشكلة إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، لكن المجامع الفقهية حرمتها، و المجال المسموح به للتعامل ببيع الدين مجال ضيق ولا يتناسب مع السرعة في إدارة السيولة.

ملاحظة: هناك بعض المصارف الإسلامية خصوصا الماليزية تتعامل ببيع الدين أخذاً بالرأي القائل بجوازه رغم ضعفه.

6-1- العينة:

1-6-1- تعريف العينة:

1-1-6-1- لغة: "العينة بكسر العين هي السلف، و اغتآن الرجل أو اغتآته أي اشتراه بثمن مؤجل، و عيّن الرجلُ أخذ أو أعطى بالعينة"،¹ وسميت العينة عينة لأن السلعة المباعة تعود لبائعها بعينها.

1-1-6-2- اصطلاحاً: "هي شراء سلعة بثمن آجل و بيعها إلى من اشترت منه بثمن حال أقل لتحصيل السيولة".²

1-2-6-2- آلية إدارة سيولة المصارف الإسلامية عن طريق بيع العينة:

إن العاجز و الذي لا يجد من يموله يشتري سلعة و تدخل في ملكه و يؤجل دفع ثمنها، ثم بعد ذلك يعرضها على نفس البائع ليشتريها منه بثمن عاجل أقل من ثمن البيع الأول، فيحصل بذلك العاجز على السيولة المطلوبة و يحصل الممول على زيادة مؤجلة. و قد تم إدخال هذه الأداة لعمل المصارف الإسلامية، و أصبحت بذلك تدير عملية البيع و الشراء لصالح العملاء الباحثين عن السيولة، أو قد ترتب المصارف هذه العمليات لصالحها إن كانت في حاجة للسيولة.

1-3-6-3- مشكلة إدارة السيولة عن طريق بيع العينة:

مشكلة إدارة السيولة عن طريق بيع العينة هو عدم جوازها و هو مذهب جمهور العلماء و به قال المجمع الفقهي الإسلامي، غير أن بعضهم يراها جائزة و منهم الإمام

¹ - المعجم الوسيط، مرجع سبق ذكره، تاريخ الإطلاع 2018-2-5م.

² - محمد عثمان شبير، التورق الفقهي و تطبيقاته المصرفية المعاصرة في الفقه الإسلامي، بحث مقدم لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة التاسعة عشر، إمارة الشارقة، سنة 2009م، ص 10.

الشافعي رحمه الله لأخذه بظاهر العقود دون النظر لنية العاقد، ونية العاقد هنا التحايل لتحصيل الزيادة أو الربا، وهي علة تحريم العينة من قبل جمهور العلماء.¹
ملاحظة:

المصارف الماليزية تعتمد على العينة في إدارة السيولة أخذاً برأي الإمام الشافعي.

7-1- التورق:

1-7-1- تعريف التورق:

1-7-1-1- لغة: ²"التورق في اللغة من الورق بكسر الراء، و هي الفضة المضروبة أو غير المضروبة" قال تعالى: "فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة....."³

و في حديث الزكاة "و في الرقة ربع العشر"⁴ و الرقة الدراهم، فاستعمل التورق بداية في طلب النقود الفضية ثم توسع ليشمل طلب النقود الورقية، و هو استعمال لغوي صحيح مشتق من نفس الكلمة.⁵

فالتورق في اللغة إذن: طلب الورق أو النقود بمختلف أنواعها فضية أو ورقية أو غيرها، و المتورق هو طالب الورق أو الدراهم أو النقود و يقال رجل وراق أي كثير الدراهم.

¹ - عبد العظيم أبو عدوان، بيع العينة وحكمه في الإسلام، بحث منشور في مجلة فتح، كلية القانون، جامعة ديالي، العدد 32، سنة 2008م، ص 4-5.

² - ابن منظور، لسان العرب، 10/375.

³ - جزء من الآية الكريمة رقم 19 من سورة الكهف.

⁴ - رواه البخاري رقم الحديث 1454، نقلا عن موقع الإسلام سؤال وجواب

<https://islamqa.info/ar/145600>

⁵ - سعيد بوهاوة، التورق المصرفي دراسة تحليلية نقدية للآراء الفقهية، بحث مقدم لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة 19، إمارة الشارقة، سنة 2009م، ص 4.

وقد ذكر التورق بهذا اللفظ عند الحنابلة، دون غيرهم من أصحاب المذاهب والذين أوردوه ضمنياً مع العينة لتشابههما¹.

2-1-7-1-اصطلاحاً:" أن يشتري الرجل سلعة بثمن مؤجل ثم يبيعها بنقد لغير البائع الأول بأقل مما اشتراها به ليحصل بذلك على النقد"².

و عرفه المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بأنه: "شراء سلعة في حوزة البائع و ملكه بثمن مؤجل، ثم يبيع المشتري السلعة بنقد لغير البائع للحصول على النقد (الورق)"³.

و في الحقيقة هذه التعاريف تعبر عن التورق الفردي و الذي يهتما هو التورق المصرفي الذي تنظمه المصارف الإسلامية، و الذي سنبين خطواته في العنصر الموالي.

2-7-1-الخطوات العملية الإجرائية للتورق المصرفي في إدارة السيولة:⁴

إن العمل بالتورق المصرفي يمر بمجموعة من المراحل أو الخطوات التي يمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ يقدم العميل طلب للمصرف الإسلامي لتمويله بأسلوب التورق المصرفي، أو قد يبادر المصرف بتقديم عرض لتمويل عملائه بأسلوب التورق؛
- ✓ يعقد العميل مع المصرف اتفاق على السلعة المراد شرائها يحدد فيه سعرها و كيفية السداد و مدة السداد...الخ؛

¹- سامي بن إبراهيم سويلم، التورق و التورق المنظم دراسة تأصيلية، بحث مقدم إلى المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، سنة 2003م، ص8.

²- إبراهيم فاضل الدبو، التورق؛ حقيقته؛ أنواعه؛ الفقهي المعروف و المصرفي المنظم، بحث مقدم لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة 19، إمارة الشارقة، 2009م، ص2.

³- عبد الرحمان بن رباح بن رشيد الراددي، التورق صورة من صور التمويل الإسلامي، دراسة فقهية مقارنة، بحث مقدم للندوة العالمية الخامسة عن الفقه الإسلامي في القرن 21، قسم الفقه و أصوله، ماليزيا، 2014م، ص2.

⁴- رانية زيدان العلاونة و أكرم يوسف القواسمي، مرجع سبق ذكره، ص9.

- ✓ يقدم العميل وعدا بشراء السلعة المتفق عليها مع توكيل المصرف بإعادة بيعها نيابة عنه و تحصيل ثمنها؛
- ✓ يشتري المصرف السلعة لصالح العميل من أسواق محلية أو دولية؛
- ✓ يبيع المصرف السلعة للعميل مرابحة و بتقسيط ثمنها؛
- ✓ بموجب الوكالة يتصرف المصرف الإسلامي في السلعة، فيعيد بيعها نيابة عن العميل نقدا بثمن حال لطرف آخر؛
- ✓ يودع المصرف ثمن السلعة في حساب العميل لديه؛
- ✓ يدفع العميل الأقساط حسب الاتفاق.
- ❖ ملاحظات:

✓ إن ربح المصرف يتحقق كالتالي أو من خلال هذا المثال: يشتري المصرف السلعة لصالح العميل و يدفع ثمنها ب100 رنجت ماليزي مثلا، يبيعها للعميل مرابحة ب120 رنجت ماليزي بثمن آجل، ثم يعيد بيعها لطرف آخر بسعر قريب من 100 رنجت ماليزي بافتراض أن أسعار السلع ثابتة نسبيا، و هذا المبلغ الأخير هو الذي يودعه المصرف في حساب العميل، و الذي يجب عليه أن يدفع 120 رنجت ماليزي آجلا مع التقسيط.

1-3-7-1- مشكلة إدارة السيولة عن طريق التورق:

إن مشكلة العمل بالتورق تكمن في كون المصارف الإسلامية التي تتعامل به تُخل بالشروط الشرعية الواجب توفرها فيه لجواز العمل به، وأهمها شرط القبض الشرعي وتجنب الوكالة الملزمة، فيصبح التورق بانعدام هذه الشرطين شكلا من أشكال الربا ووجها من أوجه العينة المحرمة.

2- أساليب المصارف الإسلامية في إدارة سيولتها:

2-1- التمويل المتبادل بين المصارف الإسلامية:

و هو حل جيد لمشكل فائض و عجز السيولة لدى المصارف الإسلامية، حيث يمنح المصرف صاحب الفائض التمويل للمصرف العاجز مقابل المعاملة بالمثل مستقبلا، ويشترط في هذا الحل التنسيق الكبير بين المصارف الإسلامية، و المشكلة تكمن في كيف نعتبر المال المقدم من طرف المصرف الميسر إلى المصرف المعسر؟ هل هو قرض حسن أم ودیعة استثمارية يترتب عليها المشاركة في الربح و الخسارة؟ و يرى في ذلك في الصيرفة

الإسلامية الدكتور سليمان ناصر أنه إذا كانت مدة القرض أقل من شهر فالأفضل أن تكون بصيغة القرض الحسن، و إذا كانت المدة أكثر من شهر فتعتبر ودیعة استثمارية، وأهم نقطة في التمويل المتبادل بين المصارف الإسلامية هو التعاقد للالتزام بالمعاملة بالمثل لنفي النزاع.¹

و يرى الاقتصادي حسن شحاتة أنه يجب أن لا نكتفي فقط بالتمويل المتبادل بين المصارف الإسلامية، و إنما لا بد من التنسيق بين المصارف الإسلامية في تبادل النقدية والاستثمار وفق اتفاقيات و عقود ملزمة، حيث على المصرف صاحب الفائض البحث عن الفرص الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية الأخرى، و يجب على كل المصارف الإسلامية المساهمة في تغطية العجز الحاصل لدى مصرف معين، و إذا كان لدى جميع المصارف فائض سيولة فيجب عليها أن تعمل على التمويل المشترك للمشاريع الكبرى.²

2-2- إيداع الفوائض المالية لدى المصارف التقليدية:

يضع المصرف الإسلامي الأموال الفائضة لديه لدى المصارف التقليدية مقابل الحصول على الفائدة أو الزيادة، أو مقابل المعاملة بالمثل في حالة العجز،³ و هذا العمل مرفوض من عدة جوانب، فهو يعبر عن عجز المصارف الإسلامية عن استثمار أموالها، و في هذا إساءة لسمعتها ناهيك عن المحاذير الشرعية.

و يرى حسين شحاتة أنه يجب على المصارف الإسلامية تجنب إيداع أموالها لدى المصارف التقليدية مقابل المعاملة بالمثل، فهذا لم يعد ضروريا في ظل اتساع شبكة المصارف الإسلامية و ظهور سبل و أساليب استثمارية تغي عن هذا التوظيف الخاطئ لسيولة المصارف الإسلامية، خصوصا إذا كانت هذه المصارف التقليدية أجنبية، ففي ذلك حسبه إساءة للإسلام و المسلمين.⁴

² - حسين شحاتة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير و الأدوات، مرجع سبق ذكره، ص 24.

³ - حكيم براضية، مرجع سبق ذكره، ص 102.

⁴ - حسين شحاتة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير و الأدوات، مرجع سبق ذكره، ص 21.

و يرى الدكتور سليمان ناصر أن هذا العمل يعتبر خيانة من المصارف الإسلامية لعملائها، لأنهم أرادوا من خلال إيداع أموالهم لديها تجنب الربا، فكيف تدفع المصارف الإسلامية أموالهم لدى مصارف تتعامل بالربا؟¹

2-3- المضاربة في أسواق المال العالمية:

تعمل بعض المصارف الإسلامية التي تعاني من فوائض مالية على المضاربة في أسواق المال العالمية، من خلال منتجات معينة كالذهب، السندات و العملات، حيث تعمل على شراء هذه المنتجات و إعادة بيعها بمجرد ارتفاع ثمنها، و المال في الإسلام يكتسب عن طريق العمل و ليس عن طريق المضاربة و استثمار المال بهذه الطريقة مخالفة للشريعة الإسلامية.²

بالإضافة للمخاطر الكبيرة التي تصاحب عملية المضاربة في أسواق المال، فهي مجازفة بأموال المسلمين و بودائع العملاء الذين ينتظرون عوائد و أرباح من الاستثمار الحقيقي و ليس المضاربة الخطرة، ناهيك عن كون هذه المضاربة لا تضيف شيئاً للاقتصاد و لا تساهم في التنمية، فالعملية عبارة عن نقل مال من حساب لآخر، و حسب حسين شحاتة فإن هذه المضاربة بها العديد من الشبهات بل مقامرة يصعب ضبطها شرعياً، لذلك لا بد من اجتنابها أو استعمالها على نطاق ضيق مع الالتزام بالضوابط الشرعية.³

3- أبرز الجهات و المؤسسات الداعمة لإدارة سيولة المؤسسات المالية الإسلامية:

بذلت العديد من الدول الإسلامية و المؤسسات المالية الإسلامية و حتى غير الإسلامية مجهودات كبيرة، لتأسيس مراكز و مؤسسات داعمة لإدارة سيولة المؤسسات المالية الإسلامية عموماً و المصارف الإسلامية خصوصاً، و إيجاد الحلول الكفيلة لمشكلة السيولة و أهم هذه الجهات نجد:

¹ - سليمان ناصر، مشكلة فائض السيولة، مرجع سبق ذكره، ص 8.

² - سليمان ناصر، مشكلة فائض السيولة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

³ - حسين شحاتة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير و الأدوات، مرجع سبق ذكره، ص 20.

3-1-1- الجهات الدولية:

و هي مؤسسات و مراكز داعمة لإدارة سيولة المؤسسات المالية الإسلامية عموماً والمصارف الإسلامية خصوصاً، و بعض هذه المؤسسات أو المراكز تم تأسيسها في الدول الإسلامية، و بعضها الآخر تم الاستعانة بها للمساعدة في إدارة سيولة المصارف الإسلامية رغم أنها لم تنشأ في الأصل مؤسسات إسلامية، و أهم هذه الجهات الدولية:

3-1-1- السوق المالية الإسلامية الدولية:

هي منظمة عالمية لا تهدف لتحقيق الربح تأسست في البحرين سنة 2002م، بعد أن تم الاتفاق على إنشائها سنة 2001م بين كل من البحرين، ماليزيا، اندونيسيا، السودان، بروناي و البنك الإسلامي للتنمية، لدعم رأس المال الإسلامي.¹

و الأهداف الرئيسية لهذه السوق هي²:

- ✓ تأسيس، تطوير و تنظيم سوق مالية دولية تعمل وفق المبادئ الشرعية الإسلامية؛
- ✓ تشجيع المؤسسات على إصدار أصول قابلة للتداول في هذه السوق؛
- ✓ العمل على تعزيز التعاون بين المؤسسات المالية الإسلامية.

3-1-2- المؤسسة العالمية لإدارة السيولة الإسلامية

إن المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية (iilm إيلم) هي: "منظمة دولية أنشأتها مصارف مركزية و سلطات نقدية و منظمات متعددة الأطراف بتاريخ 25 أكتوبر 2010م، لإنشاء و إصدار أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، لتسهيل إدارة السيولة الإسلامية و تعزيز الاستقرار المالي و تحسين تدفقات الاستثمار عبر الحدود، من

¹ -<http://www.arabnak.com/%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%88%d9%82-%d8%a7%d9%84%d9%>

* (عربناك) هو موقع متخصص في متابعة شئون التمويل الإسلامي عامة و المصارف الإسلامية خاصة، هذا إلى جانب العمل على توفير مراجع من كتب و بحوث و دراسات لكل الباحثين المهتمين بهذا الشأن.

² - صابر بن المبروك حداد و أحمد سعد الرباطي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

خلال خلق أسواق مالية أكثر سيولة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية¹.

و تكون العضوية في المؤسسة مفتوحة أمام المصارف المركزية أو السلطات النقدية أو السلطات التنظيمية المالية أو الوزارات أو الوكالات الحكومية التي لديها نفس توجه المؤسسة، يتألف المساهمون الحاليون من البنوك المركزية في إندونيسيا، الكويت، لوكسمبورج، ماليزيا، موريشيوس، نيجيريا، قطر، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، الوكالة النقدية و المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص².

أهداف هذه المؤسسة³:

✓ مساعدة المؤسسات المالية الإسلامية على تحسين إدارة سيولتها في الأجل القصيرة و على المستوى الدولي؛

✓ توفير منتجات إسلامية على مستوى الأسواق المالية؛

✓ تشجيع الاستثمارات الدولية و المساهمة في الاستقرار المالي.

و قد ساهمت هذه المؤسسة بسبعة عشر إصدار لصكوك قصيرة الأجل لثلاث أشهر، بقيمة قدرت بـ 10,84 مليار دولار حتى جويلية 2015م⁴.

3-1-3- سوق أو بورصة لندن للمعادن:

تأسست هذه السوق سنة 1877م و هي متخصصة في تجارة المعادن وإدارة المخاطر للمؤسسات المالية التقليدية، فيبورصة لندن مركز عالمي للتجارة في المعادن باستثناء الحديد من خلال العقود التجارية الآجلة، و في سنة 2014م بلغ حجم صفقات هذه البورصة 15 بليون دولار، و تعتبر هذه السوق أو البورصة من أوائل الجهات التي قامت بتنفيذ عمليات التورق بغرض إدارة سيولة المصارف الإسلامية، حيث أصبحت الآن

¹ الموقع الرسمي للمؤسسة العالمية لإدارة السيولة الإسلامية: <http://www.iilm.com/about-us> تاريخ الاطلاع 5-9-2016م.

² المرجع السابق، تاريخ الاطلاع 5-9-2016م.

³ بوصافي كمال و شيّاد فيصل، مرجع سبق ذكره، ص 6.

⁴ سعيد بوهراوة و أكرم لال الدين، مرجع سبق ذكره، ص 6.

المنظمة أو الجهة الأولى لإدارة السيولة ما بين المصارف الإسلامية، بنسبة فاقت 50 بالمائة من عقود ما بين المصارف لإدارة السيولة.¹

3-1-4- بورصة سوق السلع الماليزية:

هي سوق أنشأت سنة 2009م من قبل بورصة ماليزيا من أجل دعم الصناعة المالية الإسلامية، و لتكون بديلا عن سوق لندن للمعادن التي واجهت مشاكل شرعية، و يفهم من هذا أن سوق السلع الماليزية تهتم بإدارة سيولة المصارف الإسلامية من خلال منتج التورق، أي من خلال شراء و بيع السلع لصالح المؤسسات المالية الإسلامية عموما.²

و هي منصة الكترونية لتسهيل عمليات إدارة السيولة و الاستثمار، فهي منبر دولي للسلع تتعامل بعدة عملات و تسهل المعاملات غير المحدودة.³

و إذا كانت بورصة لندن اهتمت بالمعادن، فسوق السلع الماليزية اهتمت بسلع أخرى كزيت النخيل، المطاط، السيارات و غيرها من المنتجات التي يتعامل بها من خلال أداة التورق.

3-2- الجهات المحلية:

تم إنشاؤها لإدارة سيولة المؤسسات المالية الإسلامية، بعضها لم تتجاوز فعاليتها البلد الذي أنشئت فيه و البعض الآخر لقيت القبول و جذبت متعاملين دوليين، و الجهات المحلية كثيرة نكتفي بذكر بعضها:

3-2-1- مركز إدارة السيولة في البحرين:

تأسس هذا المركز بشراكة أربعة مؤسسات نقدية هي مصرف البحرين الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية و بيت التمويل الكويتي، و أخذ هذا المركز صيغة شركة استثمار مصرفية إسلامية، حيث قدر رأس ماله المصرح به 200 مليون دولار

¹ - سعيد بوهرارة و أكرم لال الدين، مرجع سبق ذكره، ص 7-8.

² - سعيد بوهرارة و أكرم لال الدين، مرجع سبق ذكره، ص 9-10.

³ - حسن لحسانة و فيصل شياد، منتجات سوق النقد بين المصارف الإسلامية دراسة تحليلية نقدية للتجربة الماليزية مع محاولة تطوير منتجات جديدة، بحث منشور في مجلة إسرا الدولية، المجلد الخامس، العدد الأول، يوليو 2014م، ص 17.

أمريكي و المدفوع منه 20 مليون دولار أمريكي، حيث ساهمت كل مؤسسة من المؤسسات الأربع بنسبة 25 بالمائة منه.¹

أهداف إنشاء هذا المركز:²

✓ مساعدة المؤسسات المالية الإسلامية في إدارة سيولتها من خلال أدوات مالية قصيرة ومتوسطة الأجل متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

✓ التنسيق و التعاون بين المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية، و خلق سوق نقدية بينها؛

✓ توجيه التمويل لدعم خطوط التنمية في الدول الإسلامية.

و قد ساهم هذا المركز في ترتيب العديد من إصدارات الصكوك الإسلامية بعشرات المليارات من الدولارات.

3-2-2- سوق الأوراق المالية الإسلامية:

إن أول ظهور لسوق الأوراق المالية في ماليزيا كان في 9 ماي 1960م من خلال تشكيل سوق منظمة مع سنغافورة، و بعد انفصال هذه الأخيرة سنة 1964م أنشأت ماليزيا سنة 1974م سوقا خاصة بها في كوالالمبور³ لتتطور تدريجيا، حيث قامت هذه السوق بإصدار الأوراق المالية الخاصة بالحكومة الماليزية mgs، ليصبح بعد ذلك هذا السوق مصدرا رئيسيا لتمويل المشروعات ذات رؤوس الأموال الكبيرة، و في سنة 2001م اعتمدت الحكومة الماليزية خطة لتدعيم هذه السوق تضمنت هذه الخطة ستة أهداف و هي:⁴

✓ اعتبار سوق رأس المال مصدرا للحصول على الموارد التمويلية للشركات الماليزية؛

¹ - شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص 10-11.

² - المرجع السابق، ص 11.

³ - بوعيد الله علي و بوقصبة الشريف، أهمية الصكوك المالية الإسلامية في سوق الأوراق المالية الماليزية، ص 3، نشر على الموقع التالي:

<https://www.kantakji.com/media/175465/%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%83%d9%88>

d9%83.docx تاريخ الاطلاع 3-1-2018م.

⁴ - طه سمّور، مرجع سبق ذكره، ص 82-85.

- ✓ تشجيع الاستثمار وتهيئة البيئة الاستثمارية الأمثل للمستثمرين؛
- ✓ توفير المكانة التنافسية والكفاءة لمؤسسات السوق؛
- ✓ تطوير بيئة حسنة وتنافسية لخدمات الوساطة؛
- ✓ توفير أنظمة الرقابة الفعالة والمنتظمة؛

اعتبار ماليزيا مركزا دوليا لسوق رأس المال الإسلامي، فسوق الأوراق المالية بماليزيا هو سوق تتوفر فيه فرص استثمار و تمويل متوسطة و طويلة الأجل، تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

ملاحظة : إن الجهات المحلية الداعمة لإدارة سيولة المؤسسات المالية الإسلامية كثيرة، فبالإضافة للأسواق التي ذكرناها هناك سوق جاكرتا للمعاوضات الآجلة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وغيرها كثير.

المطلب الثاني: معوقات وتحديات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية.

بعد معرفتنا لإمكانيات ومقومات المصارف الإسلامية في إدارة سيولتها، نتعرف الآن على معوقات وتحديات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، و أكبر هذه المعوقات غياب السوق المالية الإسلامية الثانوية، و محدودية الابتكار و التطوير في الأساليب و الأدوات المالية لإدارة سيولة المصارف الإسلامية.

1- الحاجة لابتكار أساليب وأدوات مالية إسلامية لإدارة السيولة:

1-1- تعريف الهندسة المالية:

الهندسة المالية عبارة عن " مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير و التنفيذ لكل من الأدوات و العمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل"¹ و هذا التعريف يشير إلى أن الهندسة المالية تتضمن العناصر التالية:

- ✓ ابتكار أدوات مالية جديدة؛

¹ - بن علي بلعزوز و عبد الكريم قندوز، استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول (إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة)، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، أيام 16- 18 أبريل 2007م، ص3-2.

✓ ابتكار آليات تمويلية جديدة؛

✓ ابتكار حلول جديدة.

2-1- أهمية الابتكار المالي للمصارف:

إن المصارف سواء التقليدية منها أو الإسلامية في حاجة دائمة لابتكار منتجات وأدوات مالية جديدة، للأهمية البالغة لمثل هذه الابتكارات بالنسبة للمصارف، و يمكن تلخيص هذه الأهمية في النقاط التالية:¹

✓ تنوع مصادر الربحية للمصارف؛

✓ تجنب تقادم المنتجات المالية للمحافظة على نمو المصارف، ولأن لكل منتج دورة

حياة و في مرحلة تشبع السوق يتوقف الطلب على المنتج و يستقر عند أدنى مستوياته؛

✓ تقليل مخاطر الاستثمار بتنوع صيغه و قطاعاته؛

✓ دعم المركز التنافسي للمصارف في السوق؛

✓ التطوير المستمر للمنتجات يحسن من سمعة المصارف و يقيمها في حيوية

مستمرة.

و على الرغم من إجماع الكل على أهمية التطوير المستمر للمنتجات المالية، إلا أن

المصارف الإسلامية لم تهتم بالشكل الكافي بذلك مقارنة بالمصارف التقليدية، التي نجدها

تولي اهتماما أكبر بهذا الجانب و تنفق مبالغ طائلة لتطوير و ابتكار منتجاتها المالية،² و

كثيرا ما تعمل المصارف الإسلامية على تقليد أو محاكاة المنتجات التي تبتكرها المصارف

التقليدية.

¹ - محمد عمر جاسر، نحو منتجات مالية إسلامية مبتكرة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية حول (الواقع و تحديات المستقبل)، تنظيم نادي رجال الأعمال اليمنيين، صنعاء، الجمهورية العربية اليمنية، يومي 20-21 مارس 2010م ص7.

² - محمد عمر جاسر، مرجع سبق ذكره، ص8.

3-1- أهمية ابتكار منتجات مالية لإدارة سيولة المصارف الإسلامية:

إن نجاح إدارة السيولة في المصارف الإسلامية يتطلب توفير أدوات مالية ذات فعالية عالية، تجمع بين الربحية، التنوع والاستجابة لمختلف آجال الاستحقاق.¹ وإذا كان الابتكار المالي عموماً بالأهمية التي رأيناها بالنسبة للمصارف، فإن أهمية ابتكار أدوات وآليات جديدة لإدارة سيولة المصارف الإسلامية أكبر لسببين. أولاً: تعتبر مشكلة السيولة من أكبر المشاكل التي واجهت ولا تزال تواجه المصارف الإسلامية منذ تأسيسها، وأكثر تعقيداً من مشكلة السيولة لدى المصارف التقليدية، وتحتاج لحلول دائمة وتعتبر المنتجات المالية لإدارة السيولة أحد هذه الحلول.

ثانياً: أجمع المختصون في مجال الصيرفة الإسلامية على أن المصارف الإسلامية تعاني من شح كبير في الأدوات الكفيلة بإدارة السيولة، حيث يقول الدكتور حسين سعيد إن محدودية الأدوات الاستثمارية المتاحة للمصارف الإسلامية حالياً لا تستوعب ما لديها من فائض أموال، لذلك فإن الحاجة باتت ماسة إلى ابتكار أدوات استثمارية جديدة.²

2- الحاجة لسوق مالية إسلامية نشطة:

1-2- تعريف السوق المالية:

هي سوق منظمة تنعقد في مكان معين و في أوقات دورية بين المتعاملين في بيع وشراء مختلف الأوراق المالية، التي تصدرها الشركات والدول.³

2-2- تعريف السوق المالية الإسلامية:

لا يختلف تعريف السوق المالية الإسلامية عن تعريف السوق المالية عموماً، إلا أن الأدوات المتداولة في السوق الإسلامية تكون إسلامية مثل الصكوك، والعمل داخل السوق الإسلامية يكون على الوجه الذي تجيزه الشريعة الإسلامية، لذلك يمكن تعريف السوق

¹ - سعيد بوهراوة و أكرم لال الدين، مرجع سبق ذكره، ص 12.

² - حسين سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 3.

³ - جمال لعامرة و رايس حدة، تحديات السوق المالي الإسلامي، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي حول (سياسة التمويل و آثارها على الاقتصاديات و المؤسسات، دراسة حالة الجزائر و الدول النامية)، بسكرة، يومي 21-22 ديسمبر 2006م، ص 3.

المالية الإسلامية بأنها سوق منظمة تتداول فيها الأدوات المالية الإسلامية بطريقة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.¹

2-3- أهمية السوق المالية الإسلامية:

يمكن أن نوجز أهمية السوق المالية الإسلامية للمصارف الإسلامية وللاقتصاد الإسلامي ككل فيما يلي:²

✓ في ظل العولمة أصبحت هذه الأسواق من مقومات التعامل المالي الدولي؛
✓ لا بد من سوق مالي إسلامي لكي لا تبقى المصارف الإسلامية بمعزل عن النظام المالي العالمي؛

✓ الحاجة لتداول الأدوات المالية الإسلامية التي يصعب تداولها في الأسواق المالية التقليدية؛

✓ استيعاب السيولة المتواجدة في البلاد الإسلامية تحقيق التنمية؛
✓ تطوير النظام المصرفي الإسلامي ومدته بالظروف اللازمة لمنافسة النظام المصرفي التقليدي؛

✓ جذب الاستثمارات، المدخرات المحلية والأجنبية وإعادة توظيف الأموال المهاجرة.

بالإضافة إلى ما أشار حسين شحاتة، فإن أهمية السوق المالية الإسلامية تكمن كذلك فيما يلي:

✓ إن هذه السوق مهمة لكل مسلم لتحقيق أهداف التحوّط ، التوسع والاستثمار³؛

¹ رائد نصري مؤنس و خديجة شوشان، الشروط الفنية و المهنية لإنشاء السوق المالية الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل الإسلامي، ضمن المحور السادس لتعزيز الأرضية التنظيمية و التشريعية للأسواق و المؤسسات المالية الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، إسطنبول تركيا 9-11 سبتمبر 2013م، ص2.

² حسين شحاتة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير و الأدوات، مرجع سبق ذكره، ص42-43.

³ رائد نصري مؤنس و خديجة شوشان، مرجع سبق ذكره، ص 4.

✓ تركز المصارف الإسلامية على الاستثمارات قصيرة الأجل كالمراحة، و تتجنب الاستثمارات طويلة الأجل خوفا من تجميد الأموال و خطر العجز و ذلك في ظل خمول السوق المالية الإسلامية خاصة الثانوية منها، و التي لو كانت نشطة لسمحت بتحويل الاستثمارات متوسطة و طويلة الأجل إلى سيولة عند الضرورة، و بالتالي تشجيع المصارف الإسلامية على تنوع استثماراتها.¹

فأهمية السوق المالية تكمن في وظيفتها الأساسية و المتمثلة في نقل الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز.²

ملاحظة: إن حاجة المصارف الإسلامية للسوق المالية الإسلامية كبيرة في ظل غياب المقرض الأخير، و ضعف السوق النقدية مابين المصارف الإسلامية، و للفوائض المالية الكبيرة التي عجزت عن توظيفها، أو لشدة مشكلة السيولة عموما و قلة أدوات إدارة السيولة و عدم تنوعها، كل هذا يجعل من تطوير و تنشيط السوق المالية الإسلامية خصوصا سوق التداول أمرا أكثر من ضروري.

4-2- نظرة عن واقع السوق المالية الإسلامية:

تأسست السوق المالية الإسلامية سنة 2002م بالبحرين باتفاق ستة دول إسلامية و هي كل من: البحرين، السعودية، السودان، اندونيسيا، ماليزيا و بروناي، إلا أن هذه السوق تحتاج إلى المزيد من العمل لتطويرها و تنشيطها و وضع إطار قانوني شرعي لعملها.³ فالمشكلة في السوق المالية الإسلامية ليست في سوق الإصدار، فهي سوق نشطة شهدت عدد هائل من الإصدارات بعشرات المليارات من الدولارات، و لكن المشكلة تكمن في

¹ - سليمان ناصر، مشكلة فائض السيولة في البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 22-23.

² - نبيل خليل طه سمور، سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية و التطبيق، دراسة حالة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة غزة، 2007م، ص 3.

³ - خالد محمود الزهّار و رامي صالح جده، نحو أسواق مالية إسلامية، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الأول للاستثمار و التمويل في فلسطين بين الكفاءة و التنمية و التحديات المعاصرة، المنعقد بكلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، يومي 8-9/5/2005م، ص 3.

سوق التداول التي تحتاج لمزيد من العمل من خلال دراسة حجم و وظائف و كيفية إدارة هذه السوق.¹

وقد أشار الدكتور سليمان ناصر إلى أنه تحقق حلم السوق المالية الإسلامية بشكل نسبي، من خلال إنشاء السوق الأولية و ذلك بتوفير العديد من الأدوات المالية الإسلامية والعمل على إنشاء السوق الثانوية متواصل، و أهم محاولة لذلك تأسيس مركز إدارة السيولة للبنوك الإسلامية بالبحرين سنة 2002م،² فالسوق المالية الإسلامية الأولية موجودة لكن السوق المالية الإسلامية الثانوية عاطلة أو معطلة عن العمل، حيث أن الأدوات المالية الإسلامية يتم تداولها في الأسواق المالية التقليدية.

3- التحديات التي تفرضها اتفاقية بازل على المصارف الإسلامية في إدارة

سيولتها:

3-1- نسبي السيولة المعتمدتين من قبل بازل ثلاثة:

إن التحديات التي فرضتها لجنة بازل على المصارف الإسلامية في إدارة سيولتها لم تظهر إلا من خلال اتفاقية بازل ثلاثة، فمن المعلوم أن اتفاقية بازل الأولى اهتمت بخطر الائتمان دون غيره، ليتم بعد ذلك إدخال خطر السوق في تعديلات بازل الأولى والأخطار التشغيلية مع بازل اثنين، أما بازل ثلاثة فاهتمت بأشياء كثيرة والذي يهتَمنا منها أنها اقترحت اعتماد نسبتي في الوفاء بمتطلبات السيولة و هما:

✓ الأولى على المدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة، وتحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها المصرف إلى حجم 30 يوما من التدفقات النقدية لديه، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتها، و سيجعل هذا المعيار المصرف قادرا على تلبية حاجياته من السيولة في حالة الأزمات.³

¹ - مهداوي هند وآخرون، السوق المالية الإسلامية، بحث مقدم للملتقى الدولي للاقتصاد الإسلامي الواقع والرهانات المستقبلية، المركز الجامعي غرداية، يومي 23-24/2/2001م، ص 12-13.

² - سليمان ناصر، مشكلة فائض السيولة في البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

³ - محمد بوزيان وبن حدّو فؤاد وعبد الحق بن عمر، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة واقع وآفاق تطبيق مقررات بازل 3، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، حول (النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي)، الدوحة، قطر، أيام 19-21/12/2011م، ص 10.

✓ و الثانية لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للمصرف، مع العلم أن معيار السيولة على المدى القصير سيتم تنفيذه ابتداء من سنة 2015م.¹

و سبب اعتماد لجنة بازل على نسبتين للسيولة يرجع لكون نسبة الاحتياطي القانوني ليست كافية للحفاظ على السيولة في حالة وقوع الأزمات، و هذا ما أكدته أزمة 2008م، لذلك اعتمدت بازل نسبة للسيولة على المدى القصير و أخرى على المدى الطويل.²

2-3- صعوبات و سلبيات تطبيق المصارف الإسلامية لمعايير السيولة الموصى بها من قبل بازل ثلاثة:

يرى الباحثون أن تطبيق المصارف الإسلامية لبازل ثلاثة سيعزز من قوتها في إدارة سيولتها، إلا أنه يلاحظ وجود نوع من الصعوبة في الالتزام بهذه المعايير، مع بعض السلبيات نشير إليها فيما يلي:³

✓ لجنة بازل لم تعترف ببعض الأصول أو الأدوات المالية الإسلامية كالصكوك، والتي لو تم الاعتراف بها لاستعملت لتغطية نسبة السيولة المطلوبة؛
✓ يجب على المصارف الإسلامية الاحتفاظ بالمزيد من السيولة دون توظيفها، وهذا يقلل من ربحية المصارف الإسلامية:

1- طهراوي أسماء و بن حبيب عبد الرزاق، إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد الأول، حملت من الموقع:
<http://www.irti.org/english/research/documents/ies/arabic/38.pdf> تاريخ التحميل 2-5-2017م، ص 30.

2- thi-dieu-linh, op cit , p1

3- رجال فاطمة و نادية بلورغي، واقع و آفاق تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات بازل 3، مصرف الراجحي نموذجاً، ص ص 7-05، نشر على الموقع التالي:

<https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=2&cad=rja&uact=8&v>
ed=0ahukewi_4bb64cnrahucnxq تاريخ الاطلاع 10-7-2016م.

✓ كما أن افتراضات بازل ثلاثة يمكن أن تعيق السوق النقدي ما بين المصارف الإسلامية، مما يعقد من مهمة إدارة السيولة لديها بالموازاة مع افتقارها لأدوات قادرة على إدارة السيولة؛

✓ إشكالية عدم وجود سوق مالية إسلامية نشطة، لتغطية السلبيات أو لتدليل الصعوبات التي قد تنشأ من تطبيق بازل ثلاثة على إدارة سيولة المصارف الإسلامية. و بالتالي يمكن القول أن هذه المعايير فيما يخص إدارة السيولة تم إعدادها لتناسب عمل المصارف التقليدية دون الإسلامية، لطبيعة هذه الأخيرة و طبيعة نشاطاتها المختلفة.¹

و رغم هذا التحدي الذي فرضته بازل ثلاثة على إدارة سيولة المصارف الإسلامية، إلا أن خبراء الاقتصاد الإسلامي متفائلون بقدرة المصارف الإسلامية على التأقلم و الالتزام بهذه المعايير، خصوصا و أن هناك فسحة إلى غاية 2019م.

و يجب على مجلس الخدمات المالية الإسلامية العمل على تطويع معايير اتفاقية بازل ثلاثة لتتوافق مع طبيعة المصارف الإسلامية، من خلال وضع معايير تجمع بين ما أوصت به لجنة بازل ثلاثة و المبادئ الشرعية المنظمة لعمل المصارف الإسلامية.²

¹ - طهراوي أسماء و بن حبيب عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 32.

² - رحال فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 6.

خاتمة:

إن المصارف الإسلامية و رغم الأهمية الكبيرة التي أولتها للسيولة و المجهودات التي بذلتها لإدارتها من خلال الاعتماد على جملة من الأدوات كالصكوك، شهادات الاستثمار الإسلامية، سندات المضاربة الإسلامية، بيع السلم، بيع الدين، العينة و التورق ناهيك عن أساليب متنوعة منها التمويل المتبادل بين المصارف الإسلامية، إيداع الفوائض المالية لدى المصارف التقليدية المحلية أو الأجنبية و المضاربة في أسواق المال العالمية، أضف إلى ذلك الدعم الذي حظيت به من قبل مراكز و مؤسسات دولية و محلية داعمة لإدارة سيولتها، ومنها السوق المالية الإسلامية الدولية، سوق أو بورصة لندن للمعادن و المؤسسة العالمية لإدارة السيولة الإسلامية هذا على المستوى الدولي، أما على المستوى المحلي فنجد مركز إدارة السيولة في البحرين، بورصة سوق السلع الماليزية، سوق الأوراق المالية الإسلامية و سوق جاكرتا للمعاوضات الأجلة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية و غيرها كثير.

ومع كل هذه المجهودات بقيت مشكلة السيولة أو مشكلة فائض و عجز السيولة في المصارف الإسلامية أشد تعقيدا مما هو عليه في المصارف التقليدية، و بقيت المصارف الإسلامية تعاني من عجز في استثمار فائض السيولة المتوفرة لديها و منه التعرض للأثار السلبية لفائض السيولة و التخوف المستمر من عجزها لعدة اعتبارات.

فالأدوات و الآليات التي اعتمدها المصارف الإسلامية في إدارة سيولتها تعتبرها مجموعة من العيوب أو السلبيات أثرت بشكل كبير على فعاليتها في إدارة سيولتها، و قبل ذلك هناك شح في هذه الأدوات وهناك قيود شرعية على بعضها أضف إلى ذلك قلة الابتكار، فبالرغم من إجماع الكل على أهمية الابتكار و التطوير المستمر للمنتجات المالية إلا أن المصارف الإسلامية لم تهتم بالشكل الكافي بذلك مقارنة بالمصارف التقليدية والتي نجدها تولي اهتماما أكبر بهذا الجانب و تنفق مبالغ طائلة لتطوير و ابتكار منتجات مالية جديدة، و كثيرا ما تعمل المصارف الإسلامية على تقليد أو محاكاة المنتجات التي تبتكرها المصارف التقليدية.

كما أن غياب السوق المالية الثانوية الإسلامية أثر كذلك بشكل كبير على قدرة المصارف الإسلامية على الوصول بإدارة سيولتها للمستوى المنشود، و المشكلة في هذه السوق ليست في سوق الإصدار فهي سوق نشطة شهدت عدد هائل من الإصدارات

بعشرات المليارات من الدولارات، ولكن المشكلة تكمن في سوق التداول التي تحتاج مزيد من العمل من خلال دراسة حجم، وظائف وكيفية إدارة هذه السوق.

وغياب المقرض الأخير بالنسبة للمصارف الإسلامية زاد من حدة مشكلة السيولة لديها، فأغلب المصارف المركزية لا تراعي طبيعة المصارف الإسلامية وطبيعة عملها ويجب العمل دائما على إيجاد الحل لهذه الإشكالية.

بالإضافة لمحدودية السوق النقدية ما بين المصارف الإسلامية واعتماد هذه الأخيرة على الحسابات الجارية وغيرها من الاعتبارات التي أبقت على حدة مشكلة السيولة لدى المصارف الإسلامية وعلى صعوبة إدارتها رغم كل المجهودات المبذولة.

النتائج المتوصل إليها:

- 1- مصطلح السيولة له معاني مختلفة وهذا راجع لاختلاف الزاوية التي ينظر منها كل باحث لهذا المصطلح، إلا أن معانيها تدور حول النقد وما يسهل تحويله إلى نقد دون خسائر رأس مالية؛
- 2- مفهوم السيولة في المصارف الإسلامية لا يختلف عن مفهومه في المصارف التقليدية؛
- 3- إن للسيولة أهمية كبيرة لبقاء، ربحية، نمو وسمعة المصارف، وأهميتها بالنسبة للمصارف الإسلامية أشد لعدة اعتبارات؛
- 4- إن مشكلة السيولة عموماً بالنسبة للمصارف التجارية تأتي من صعوبة إدارة الأهداف المتناقضة، الربحية، السيولة والأمان؛
- 5- إن المصارف الإسلامية تعاني من عجز كبير في استثمار فائض السيولة المتوفرة لديها وهو أكبر من فائض السيولة لدى المصارف التقليدية، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها قلة الأدوات المالية لإدارة سيولتها والقيود الشرعية على بعضها، وقلة الابتكار ومحدودية السوق النقدية ما بين المصارف الإسلامية وغياب السوق المالية الثانوية الإسلامية وغياب المقرض الأخير وغيرها؛
- 6- إن مشكلة السيولة أو مشكلة فائض وعجز السيولة في المصارف الإسلامية أشد تعقيداً مما هي عليه في المصارف التقليدية، لأسباب شرعية، قانونية وأسباب أخرى متعلقة بالجانب الابتكاري والبيئة المالية؛
- 7- إن المصارف المركزية تزيد من حدة مشكلة السيولة لدى المصارف الإسلامية لعدم مراعاتها لطبيعتها وطبيعة عملها؛
- 8- إن المصارف سواء التقليدية منها أو الإسلامية في حاجة دائمة لابتكار منتجات وأدوات مالية جديدة، للأهمية البالغة لمثل هذه الابتكارات بالنسبة للمصارف؛

9- إن أهمية ابتكار أدوات وآليات جديد لإدارة سيولة المصارف الإسلامية أكبر لسببين، لأن مشكلة السيولة عندها أكبر مما هي عليه في المصارف التقليدية ولأنها تعاني من شح في هذه الأدوات؛

10- وعلى الرغم من إجماع الكل على أهمية التطوير المستمر للمنتجات المالية إلا أن المصارف الإسلامية لم تهتم بالشكل الكافي بذلك مقارنة بالمصارف التقليدية، التي نجدها تولي اهتماما أكبر في هذا الجانب وتنفق مبالغ طائلة لتطوير وابتكار منتجاتها المالية، وكثيرا ما تعمل المصارف الإسلامية على تقليد أو محاكاة المنتجات التي تبتكرها المصارف التقليدية؛

11- إن حاجة المصارف الإسلامية للسوق المالية الإسلامية كبيرة وذلك لغياب المقرض الأخير، وضعف السوق النقدية ما بين المصارف الإسلامية، وللفوائض المالية الكبيرة التي عجزت عن توظيفها أو لشدة مشكلة السيولة عموما وقلة أدوات إدارة السيولة وعدم تنوعها، كل هذا يجعل من تطوير وتنشيط السوق المالية الإسلامية خصوصا سوق التداول أمرا أكثر من ضروري؛

12- إن المشكلة في السوق المالية الإسلامية ليست في سوق الإصدار فهي سوق نشطة شهدت عدد هائل من الإصدارات بعشرات المليارات من الدولارات، ولكن المشكلة تكمن في سوق التداول التي تحتاج لمزيد من العمل من خلال دراسة وتطوير حجم ووظائف وكيفية إدارة هذه السوق.

13- إن تطبيق المصارف الإسلامية لبازل 3 سيعزز من قوتها في إدارة سيولتها، إلا أنه يلاحظ وجود نوع من الصعوبة في الالتزام بمعاييرها، مع بعض السلبيات المتوقعة في حالة تطبيقها، فهذه المعايير فيما يخص إدارة السيولة تم إعدادها لتناسب عمل المصارف التقليدية دون الإسلامية، ومع ذلك فإن المصارف الإسلامية قادرة على التأقلم والالتزام بمعايير بازل 3، خصوصا المتعلقة بالسيولة مع وجود فسحة إلى غاية 2019م.

التوصيات:

- 1- ضرورة مراعاة المصارف المركزية لطبيعة المصارف الإسلامية في تعاملاتها معها، لأن هذا سيحل كثيرا من مشاكل المصارف الإسلامية.
- 2- يجب على المصارف الإسلامية العمل المستمر على تطوير وابتكار المنتجات المالية، المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتوفير كافة الإمكانيات اللازمة لذلك، والابتعاد عن تقليد أو محاكاة المنتجات التي تبتكرها المصارف التقليدية.
- 3- لا بد من تنشيط السوق المالية الإسلامية الثانوية لأن الحاجة إليها ماسة وتزداد يوما بعد يوم، وإن نشاط هذا السوق سيكون كفيلا بتجاوز العديد من مشاكل المصارف الإسلامية، كمشكلة السيولة ومشكلة إدارتها.

قائمة المراجع:

قائمة المراجع مرتبة حسب ورودها في النص دون تكرار.

1- <http://www.inforg/external/pubs/ft/nfs/normal/pdf>

2- basel.com.mittere/sep2008

3- أسامة العاني و محمد الشويات، إدارة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للمالية و المصرفية الإسلامية، حول (إدارة السيولة في المصارف الإسلامية)، جامعة النجاح الوطنية، كلية الشريعة، الأردن، يومي 29-30 جويلية 2015م.

4- نضال رؤوف أحمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال، دراسة تطبيقية على مصرف الرافدين، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36.

5- محمد جبار الصائغ و رضا صاحب أبو حمد، دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية.

6- غسان سالم الطالب، مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني للمالية و المصرفية الإسلامية، حول (إدارة السيولة في المصارف الإسلامية)، جامعة النجاح الوطنية، كلية الشريعة، الأردن، يومي 29-30 جويلية 2015م.

7-jim armstrong et gregory caldwell, les banques et le risque de liquidité - tendances et leçons tirées des récentes perturbations- page6, publié sur le site: <https://www.bankofcanada.ca/wp-content/uploads/2012/01/rsf-1208-armstrong.pdf>, date de la visite, 5-3-2017.

8- banque des règlements internationaux, bâle iii : ratio de liquidité à court terme et outils de suivi du risque de liquidité, janvier 2013, page 7-8,

publié sur le site: https://www.bis.org/publ/bcbs238_fr.pdf, date de la visite 8-3-2016.

9- جمال أحمد زيد الكيلاني، مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للمالية الإسلامية، حول (إدارة السيولة في المصارف الإسلامية)، جامعة النجاح الوطنية، كلية الشريعة، الأردن، يومي 29-30 جويلية 2015م.

10- أحمد محمد السعيد و إبراهيم عبد الحلیم عباده، معالجة فائض السيولة من خلال أدوات التمويل، عقد ال pot نموذجاً.

11- صابرين بن المبروك حداد و أحمد سعد الرباطي، إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية الأسس و النظريات، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للمالية و المصرفية الإسلامية، حول "إدارة السيولة في المصارف الإسلامية" جامعة النجاح الوطنية - كلية الشريعة، الأردن، يومي 29-30 جويلية 2015م.

12- سعيد بوهراوة و أكرم لال الدين، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية الواقع و الآفاق، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثامن للمالية و المصرفية الإسلامية، حول (إدارة السيولة في المصارف الإسلامية)، جامعة النجاح الوطنية، كلية الشريعة، الأردن، يومي 28-30 جويلية 2015م.

13- حسين سعيد، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية.

14- شوقي بورقية، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية.

15- فهيم مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، سنة 2008م، رام الله، فلسطين.

16- سليمان ناصر، مشكلة فائض السيولة لدى المصارف الإسلامية و الحلول المقترحة لها، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول (الادخار المصرفي و التنمية في البلدان الإسلامية)، المنظم من قبل المجلس الإسلامي الأعلى، فندق الأوراسي، الجزائر العاصمة، يومي 25 - 26 جانفي 2004م.

- 17- خالد سعيد البحيصي، محاضرات في النقود و البنوك و الأسواق المالية، قسم العلوم الاقتصادية، الجامعة الإسلامية غزة.
- 18- سيرين سميح أبو رحمة، السيولة المصرفية و أثرها في العائد و المخاطرة، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2009م.
- 19- أحلام بوعبدلي و حمزة عمي سعيد، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقيات بازل ثلاثة، بحث منشور في مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، العدد 2، 2014م.
- 20- ضياء الدين الغنيم، السيولة و الربحية، بحث مقدم ضمن متطلبات الحصول على الماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008م.
- 21- سعدي احمد حميد الموسوي، القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات و مستويات المخاطرة، دراسة تحليلية لعينه من المصارف التجارية العراقية.
- 22-karim cherif, la finance islamique - analyse des produits financiers islamiques- travail de bachelor réalisé en vue de l'obtention du bachelor hes haute ecole de gestion de genève (heg-ge) économiste d'entreprise, octobre 2008, page56.
- 23- عبد القادر الدويك، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الخاص للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية، سوريا، يوم 23 مارس 2010م.
- 24- حسن شحاتة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير و الأدوات، بحث مقدم للمجمع الفقهي الإسلامي، الدورة العشرون، المنعقدة بمكة المكرمة، يومي 25-29 ديسمبر، 2010م.
- 25- بوصافي كمال و شيّاد فيصل، تحديات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، حول (آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية)، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر العاصمة، يومي 8-9 ديسمبر 2013م.

26-ben jedidia khoutem jlassi mouldi, le risque de liquidite pour une banque islamique gestion, page 7, publié sur le site:

www.irti.org/english/research/documents/ies/french/fr003.pdf, date de la visite 22-7- 2016.

27- عبد الرحمان بن حامد بن علي الحامد، تطبيقات التورق المصرفي في المصارف السعودية و آثاره على الاقتصاد، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، تخصص اقتصاد إسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2007م.

28- anouar hassoune, la gestion des risques dans les banques islamiques, le journal de la finance islamique, paris, novembre 2008,page 23, publié sur le site: <https://ribh.files.wordpress.com>, date de la visite 15-3- 2016.

- ben jedidia khoutem jlassi mouldi, op cit .

29- أسامة محمد الفولي، تقييم التجربة الماليزية في إقامة أول سوق نقدي إسلامي، مجلة المسلم المعاصر، العدد 88 جويلية 1988م.

30- جلال محمد عبد الغني عبد ربه، الاتجاهات الحديثة للمعايير المحاسبية الإسلامية للخدمات المصرفية و تفعيلها لتتواءم مع الواقع الاقتصادي الحالي، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثاني، الخدمات المصرفية الإسلامية بين النظرية و التطبيق، المنظم من قبل كلية إدارة الأعمال، جامعة عجلوان الوطنية، يومي 15-16 ماي 2013م.

31- jean-baptiste desquilbet et fédi kalai, la banque conventionnelle et la banque islamique avec fonds propres- contrat de dépôt et partage du risque de liquidité- page 2, publié sur le site: <https://halshs.archives-ouvertes.fr/hal-00996357>, date de la visite 23-8-2016.

32- فرحات الصايبي علي، مخاطر صيغ الاستثمار في المصارف التقليدية والإسلامية، دراسة تحليلية مقارنة.

33- خالد خديجة و غالب عوض الرفاعي، مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية و سبل التقليل منها.

- 34- شوقي أحمد دنيا، إدارة السيولة في المصرف الإسلامي، بحث مقدم للمجمع الفقهي الإسلامي، الدورة العشرون، مكة المكرمة، أيام 25-29 ديسمبر 2010م.
- 35- حسين محمد سمحان، رقابة البنك المركزي على سيولة المصارف الإسلامية وأثرها على توظيف الأموال، دراسة تحليلية لتعليمات البنك المركزي الأردني.
- 36- ناصر سليمان، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، سنة 2005.
- 37- أحمد محمد السعد و حمود بني خالد، التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، مشكلة السيولة أنموذجا، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للمالية و المصرفية الإسلامية، كلية الشريعة، قسم المصارف الإسلامية، الجامعة الأردنية، يومي 6 - 7/8/2014م.
- 38- حكيم براضية، التصكيك و دوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة و مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2010/2011م.
- 39- خديجة خالدي، إدارة المخاطرة في البنوك الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي، حول (النمو المستدام و التنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي)، الدوحة قطر، أيام 18-20 ديسمبر 2011م.
- 40- عبد الرزاق كبّوط، نظرية المحفظة المالية لماركوتز العلاقة عائد - مخاطرة.
- 41- مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، بحث مقدم للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 20-21/10/2009م.
- 42- خلف محمد حمد وأحمد فريد ناجي، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية العراقية، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 52، سنة 2017م.

43- حسين بلعزوز، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، بحث مقدم للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، المنظم من قبل المركز الجامعي جيجل، يومي 6-7-2005م.

44- أحمد محمد السعد و حمود بني خالد، التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، مشكلة السيولة أنموذجا، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للمالية و المصرفية الإسلامية، الجامعة الأردنية، أيام 6-7/8/2014م.

45- natacha valla, béatrice saes-escorbiac, muriel tiesset liquidité bancaire et stabilité financière ,banque de france, revue de la stabilité financière, n° 9 décembre 2006, page 3.

46- قتيبة عبد الرحمن العاني، اليد الخفية للمصارف الإسلامية في إدارة السيولة، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للمالية و المصرفية الإسلامية حول (إدارة السيولة في المصارف الإسلامية)، جامعة النجاح الوطنية، كلية الشريعة، الأردن، يومي 29-30 جويلية 2015م.

47- thi-dieu-linh nguyen, liquidité risque et profit des banques, application aux systèmes bancaires de pays de la zone euro, publié sur le site: <http://sceco.univ-poitiers.fr/macrosfi/docmacrosfi/d11nguyen.pdf>, date de la visite 5-3-2016.

48- tamara gomes et natasha kahn, renforcement de la gestion du risque de liquidité dans les banques -les nouvelles normes de bâle iii sur la liquidité banque du canada, revue du système financier - page 11, publié sur le site: www.banqueducanada.ca/wp-content/uploads/2011/12/rsf-1211-gomes.pdf, date de la visite 10-1-2016.

49- عبد الكريم قندوز و حكيم براضية، تقنيات و استراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية الفرص و التحديات، بحث منشور في مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، العدد 2، ديسمبر 2014م.

50- فريد النجار، البورصات و الهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999م.

51- هشام جابر، صناديق الاستثمار الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول حول (الاستثمار و التمويل في فلسطين بين آفات التنمية و التحديات المعاصرة)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، يومي 8-9 ماي 2005م.

52- بودية فاطمة و كحيل فتيحة، طبيعة البعد الاقتصادي و الاجتماعي لصناديق الاستثمار الإسلامية و مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، بحث مقدم للملتقى الدولي الثاني حول (المالية الإسلامية)، صفاقس، الجمهورية التونسية، أيام 27-29 جوان 2013م.

53- رحيم حسين و سلطاني محمد رشدي، نماذج من تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمضاربة السلم و الاستصناع، بحث مقدم للملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2006م.

54- قاموس المعجم الوسيط.

55- ماجد إسلام البنكاني، مباحث في بيع السلم.

56- عبد الرزاق عبد الله طاهر، بيع السلم.

57- عبد العظيم أبو زيد، بيع السلم كبديل عن التورق مثار جدل بين المصارف الإسلامية.

58- موسى آدم عيسى، مخاطر عقد السلم و كيفية معالجتها، بحث مقدم للملتقى الخرطوم للصناعة المالية، النسخة السادسة، المنظم من قبل مركز بيان للهندسة المالية الإسلامية، يومي 11-12-13 2014م.

59- لاحم الناصر، التورق المصرفي المنظم.

- 60- خالد محمد تريان، بيع الدين وأحكامه وتطبيقاته المعاصرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم شرعية، قسم الفقه المقارن، جامعة غزة، 2001م.
- 61- جابر بن عبد الله بن يحيى بن مهدي، بيع الدين بالدين، بحث مقدم ضمن متطلبات الحصول على الماجستير، جامعة المدينة العالمية، كلية الدراسات العليا، شعبة الفقه وأصوله، ماليزيا، سنة 2012م.
- 62- عطية سالم، شرح كتاب بلوغ المرام، الجزء العاشر
- 63- محمد بن علي الشوكاني، نيل الأوطار، كتاب البيوع.
- 64- محمد عثمان شبير، التورق الفقهي و تطبيقاته المصرفية المعاصرة في الفقه الإسلامي، بحث مقدم لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة التاسعة عشر، إمارة الشارقة، سنة 2009م.
- 65- عبد العظيم أبو عدوان، بيع العينة و حكمه في الإسلام، بحث منشور في مجلة فتح، كلية القانون، جامعة ديالي، العدد 32، سنة 2008م.
- * (عربناك) هو موقع متخصص في متابعة شئون التمويل الإسلامي عامة والمصارف الإسلامية خاصة، هذا إلى جانب العمل على توفير مراجع من كتب وبحوث ودراسات لكل الباحثين المهتمين بهذا الشأن.
- 67- الموقع الرسمي للمؤسسة العالمية لإدارة السيولة الإسلامية.
- 68- حسن لحسانة و فيصل شيباد، منتجات سوق النقد بين المصارف الإسلامية دراسة تحليلية نقدية للتجربة الماليزية مع محاولة تطوير منتجات جديدة، بحث منشور في مجلة إسرا الدولية، المجلد الخامس، العدد الأول، يوليو 2014م.
- 69- بوعبد الله علي و بوقصبة الشريف، أهمية الصكوك المالية الإسلامية في سوق الأوراق المالية الماليزية.
- 70- بن علي بلعزوز و عبد الكريم قندوز، استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع

حول (إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة)، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، أيام 16-18 أفريل 2007م.

71- محمد عمر جاسر، نحو منتجات مالية إسلامية مبتكرة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية حول (الواقع و تحديات المستقبل)، تنظيم نادي رجال الأعمال اليمنيين، صنعاء، الجمهورية العربية اليمنية، يومي 20-21 مارس 2010.

72- جمال لعامرة و رايس حدة، تحديات السوق المالي الإسلامي، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي حول (سياسة التمويل و آثارها على الاقتصاديات و المؤسسات، دراسة حالة الجزائر و الدول النامية)، بسكرة، يومي 21-22 ديسمبر 2006م.

73- رائد نصري مؤنس و خديجة شوشان، الشروط الفنية و المهنية لإنشاء السوق المالية الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل الإسلامي، ضمن المحور السادس لتعزيز الأرضية التنظيمية و التشريعية للأسواق و المؤسسات المالية الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، إسطنبول تركيا 9-11 سبتمبر 2013م.

74- نبيل خليل طه سمور، سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية و التطبيق، دراسة حالة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة غزة، 2007م.

75- خالد محمود الزهّار و رامي صالح جده، نحو أسواق مالية إسلامية، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الأول للاستثمار و التمويل في فلسطين بين الكفاءة و التنمية والتحديات المعاصرة، المنعقد بكلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، يومي 8-9/5/2005م.

76- مهداوي هند و آخرون، السوق المالية الإسلامية، بحث مقدم للملتقى الدولي للاقتصاد الإسلامي الواقع و الرهانات المستقبلية، المركز الجامعي غرداية، يومي 23-24/2/2001م.

77- محمد بوزيان و بن حدّو فؤاد و عبد الحق بن عمر، البنوك الإسلامية و النظم والمعايير الاحترازية الجديدة واقع و آفاق تطبيق مقررات بازل 3، بحث مقدم للمؤتمر

العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي، حول (النمو المستدام و التنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي)، الدوحة، قطر، أيام 19-21/12/2011م.

78- طهراوي أسماء و بن حبيب عبد الرزاق، إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد الأول.

79- thi-dieu-linh, op cit , p1

80- رحال فاطمة و نادية بلورغي، واقع و آفاق تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات بازل 3، مصرف الراجحي نموذجاً.

محتوى الكتاب

الصفحة	المحتوى
5	إهداء
7	مقدمة
8	المبحث الأول: السيولة و واقعها في المصارف الإسلامية
8	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول السيولة
8	1- تعريف السيولة و أنواعها
11	2- أهمية السيولة و أهم مصادرها
15	3- مؤشرات قياس السيولة في المصارف
18	المطلب الثاني: مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية
18	1- مشكلة السيولة عموما
19	2- واقع السيولة في المصارف الإسلامية.
20	3- تحليل طبيعة مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية
26	4- المصارف المركزية تزيد من حدة مشكلة السيولة لدى المصارف الإسلامية
29	المبحث الثاني: مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية و ضرورة إدارتها
29	المطلب الأول: خطر السيولة و أثره على المصارف الإسلامية
29	1- تعريف المخاطرة أو الخطر
30	2- تعريف مخاطر السيولة
31	3- أسباب مخاطر السيولة

32	4- الآثار السلبية لعجز و فائض السيولة في المصارف الإسلامية
34	المطلب الثاني: إدارة السيولة الأهداف و النظريات
34	1- تعريف إدارة السيولة أو إدارة مخاطر السيولة
36	2- أهداف إدارة السيولة
37	3- نظريات إدارة السيولة
40	4- استراتيجيات إدارة السيولة.
42	المبحث الثالث: إمكانيات و معوقات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية.
42	المطلب الأول: مقومات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية
42	1- الأدوات المالية التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية في إدارة سيولتها
53	2- أساليب المصارف الإسلامية في إدارة سيولتها
55	3- أبرز الجهات و المؤسسات الداعمة لإدارة سيولة المؤسسات المالية الإسلامية
60	المطلب الثاني: معوقات و تحديات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية
60	1- الحاجة لابتكار أساليب و أدوات مالية إسلامية لإدارة السيولة
62	2- الحاجة لسوق مالية إسلامية نشطة
65	3- التحديات التي تفرضها اتفاقية بازل على المصارف الإسلامية في إدارة سيولتها
68	خاتمة
70	النتائج المتوصل إليها
72	التوصيات
73	قائمة المراجع

83	محتوى الكتاب
----	--------------

انتهى بحمد الله